الامتيازات الأجنبية وآثارها على المجتمع المصري (١٨٤٨-١٨٨٢م)

هند محمد سيد عبد المقصود

باحث دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر

كلية الآداب - جامعة حلوان

الامتيازات الأجنبية وآثارها على المجتمع المصري
(١٨٤٨-١٨٨٢م)

هند محمد سيد عبد المقصود(*)

الملخص

تمثل دراسة الامتيازات الأجنبية في مصر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر أهمية بالغة ، لما لها من تأثير كبير علي الحالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في مصر في تلك الفترة ، لذلك فقد تناول البحث صور التغلغل الأجنبي في مصر في ظل الامتيازات الأجنبية التي منحت لهم .

وقد تعرض هذا البحث لأسباب تدفق الأجانب على مصر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر مسلحين بالامتيازات الأجنبية حتى وصل في عهدي سعيد وإسماعيل إلى قمة تغلغل النفوذ الرأسمالي ، والتدخل الأجنبي الفعلي في شئون البلاد في عهد إسماعيل .

وقد ناقش البحث الامتيازات الأجنبية وما آلت إليه من التغلغل في مؤسسات الدولة وانتهاك السلطة القضائية والتشريعية والتنفيذية والقضاء علي سيادة الحكومة ، وأثر ذلك على الحالة الأمنية في البلاد . حيث استطاع الأجانب مدعومين بالامتيازات الأجنبية من السيطرة على المجتمع المصري والإخلال بالأمن العام في البلاد ، وارتكاب الأجانب لكافة أنواع العنف والانتهاكات حتى أصبحت الثورة العرابية ضرورة اجتماعية .

(*) باحث دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر - كلية الآداب - جامعة حلوان

Abstract:

The study of Capitulations in Egypt in the second half of the nineteenth century is of great importance, because of its impact on the political, economical and social status in Egypt during that period. Therefore, the research dealt with the forms of foreign incursion (penetration) into Egypt in light of the capitulation privileges granted to them.

This research presents the reasons for the influx of foreigners to Egypt in the second half of the 19th century, armed with capitulation privileges, which peaked in Saed's and Ismael's ruling time, eventually reaching an actual foreign interference in the affairs of the country during the reign of Ismail.

The research discussed capitulation and its ability to penetrate State institutions, violating the judicial, legislative and executive authorities, eliminating the sovereignty of the Egyptian government. The security status in the country where foreigners were supported was greatly affected.

In conclusion, this research looks into the effect of capitulation on Egyptian society, and all the chaos it caused until the Urabi Revolution became a social necessity.

يتناول هذا البحث الامتيازات الأجنبية وآثارها على المجتمع المصري ، التى كانت تعد إحدى صور الاستغلال التي تعرَّضت لها مصرُ منذ سقوط مشروع محمد علي باشا وحتى إلغاء الامتيازات الأجنبية في ثلاثينات القرن العشرين ، وهي فترة شهدت تغلغلاً أجنبيًا في المجتمع المصري ، في كل المجالات بما فيها الاقتصادية والادارية ، تحت غطاء الحماية الذي وفرته الامتيازات الأجنبية ، والتي مكنت الأجانب من التغلغل في المجتمع المصري ، والتي بدأت منذ عهدي سعيد وإسماعيل ، بتغلغل رأس المال الأجنبي في مصر ، وامتدت إلى السيطرة على مؤسسات الدولة كالأمن والقضاء وغيرها ، مما كان له أثر سلبي على المجتمع بشكل عام حيث استغل الأجانب هذه السيطرة في ارتكاب العديد من التجاوزات في تلك الفترة .

أولاً : الامتيازات الأجنبية وتدفق الأجانب على مصر :

مثَّلت الامتيازات الأجنبية رأس الحربة للتدخل في شئون مصر الداخلية ؛ فالأصل أن يخضع كلُّ من يقيم في بلد من البلاد ، لقوانين البلاد ولقضائها ، سواء في المواد المدنية أو الجنائية ، غير أنَّ استثناءات عدة وردت على هذه القاعدة الأصلية ؛ وهي الاستثناءات المعروفة بـ «الامتيازات القضائية» التي مُنحت على مر الأيام للأجانب فيما يتعلق بالمنازعات الناشئة عن أحوالهم الشخصية ، وقد عُقدت في عام ١٥٣٥م أول معاهدة من هذا القبيل بين السلطان سليمان القانوني وفرنسوا الأول ملك فرنسا ، تضمنت امتيازات عدة للرعايا الفرنسيين عامة ، حتى أبرمت بين الطرفين معاهدة أكثر تفصيلا في سنة ١٧٤٠م ، ولم تلبث الدول الأوروبية الأخرى أن عقدت معاهدات مع تركيا صيغت نصوصها على أحكام معاهدة سنة ١٧٤٠م ، وقد بدأ الأجانب في ظل الامتيازات الممنوحة لهم ، يتوافدون على البلاد ويستقرون بها ، وقد سرت أحكام هذه المعاهدات على مصر باعتبارها جزءاً من السلطنة العثمانية[١] .

وقد توسَّعت الامتيازات الممنوحة للأجانب مع مرور الوقت ، فكانت لهم حرية مطلقة في دخول الأراضي المصرية بغير قيد أو شرط ، وفي منتصف القرن التاسع عشر قلَّصت القوانين العثمانية «نظام الامتيازات» فيما يخص حرية الإقامة والتنقل في أرجاء الدولة العثمانية ، فأصبح جواز السفر والتذكرة شرطين لازمين للإقامة والتنقل في أرجاء الدولة العثمانية ، أما مصر فإن حكومتها قد تركت المهاجرين أحراراً في المجيء والإقامة فيها ، ولم تفرض القيود المعتادة عليهم ، ما دام عددهم محدوداً[٢] .

في ظل الامتيازات وسع سعيد باشا من السلطة القضائية للمحاكم القنصلية ، وبلغ التساهل من سعيد أنه في ١٥ أغسطس ١٨٥٧م أعطاها قاعدةً من خلال لائحته التي أغدق فيها على الأجانب لتسيير على خطاها ، إذا ارتكب الأجنبي جرائم وجنايات واستحق عليها العقاب ، فإنَّ قنصليته هي التي تحاكمه وتأمر بعقابه ، وأغار القناصل على السلطة القضائية ، وشمل اختصاصهم القضايا بين الأجانب والأهالي ، وانتقل القضاء من يد الحكومة إلى يد القناصل[٣] .

وأصبح الأجانب يخضعون لاختصاص قنصلياتهم القضائية ، لا لولاية القضاء المحلي ، سواء في المسائل الجنائية أو في المسائل المدنية (متى كان المدعي ، مدعياً عليه) ، وانتقلت إلى اختصاص المحاكم المختلطة عند إنشائها في سنة ١٨٧٥م المنازعات المدنية التي كانت تقوم بين أجانب مختلفي الجنسية أو بين مصريين وأجانب ، وكذلك الدعاوى العينية والعقارية وبعض الدعاوى الجنائية المعينة[٤] .

وللحد من نفوذ المحاكم القنصلية أنشأ الخديو إسماعيل المحاكم المختلطة وكان من مهامها الفصل في الدعاوى المدنية والتجارية والجنائية ، وأعطى امتيازها لخمس عشرة دولة أوروبية ، حصلت على حقوقٍ لم تكن في معاهدات الامتيازات نفسها ، وكان من أسوأ نتائج وجودها ، تشريع رهن الأراضي لضمان القروض ، ونزع ملكيتها في

حالة عدم الدفع ، وحكمت تلك المحاكم لصالح الأجانب من المقاولين والموردين والأفاقين ، ممن كانوا يطالبون بما ليس لهم حق فيه ، وهذا بطبيعة الحال أدَّى إلى تضخم الديون على المصريين(٥) .

أضف إلى ذلك نظام الحمايات الذي تسبب في قيام بعض الأشخاص بجرائم نظراً لانتمائهم لحماية إحدى الدول الأوروبية ، فقد كان يعامل معاملةَ الأجانبَ المتمتعين بحماية دولة من الدول صاحبة الامتيازات ، وقد صدر قانون في ٩ أغسطس سنة ١٨٦٣م لتضييق نطاق هذه الحماية ، بعد أن كانت الدول قد أغدقتها على بعض رعايا الدولة العثمانية ، ولكن الحمايات التي كان قد سبق منحها قبل سنة ١٨٦٣م ، ظلَّت قائمة وتمتع أصحابها بالإعفاء من القضاء الوطني(٦) .

كما سمح للأجانب بتملُّك العقارات في مصر ، كما حصل في عهد محمد علي ، وفي عهد سعيد باشا ؛ وكان ذلك منهم من قبيل التسامح لتشجيع الأجانب على الإقامة في مصر ، ولا عبرة بما يتمسك به الأجانب في مصر من أنهم تملكوا أراضي مصرية ، قبل أن يسمح للأجانب في الدولة العلية العثمانية من تملُّك العقارات ، وأنَّهم أجروا على هذه الأراضي حكم الامتيازات الأجنبية ، وجعلوها خاضعة لمحاكمهم القنصلية ، والحقيقة أن الأجانب لم يُجَز لهم قانونٌ لتملك العقارات في مصر ، إلا بصدور فرمان عام ١٨٦٧م الذي أجاز للأجانب في الدولة العلية -وتَبعًا في مصر- بتملك العقارات ، وقد ساعد ذلك علي توغل الأجانب وهيمنتهم على مصر(٧) .

وفي الحقيقة فإن الأجانب في مصر كانت لهم حقوق ومزايا تكوَّنت من مجموعها امتيازات حدّت من سلطان السلطات المحلية الثلاثة القضائية ، والتشريعية ، والتنفيذية . وبالنسبة للسلطة التنفيذية ، كانت لوائح البوليس والأمن لا تسري على الأجانب ، إلا بعد موافقة الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف المختلطة ، ومُنِعَ رجال

السلطة المحلية من دخول مسكن أحد الأجانب ، إلا بحضور مندوب القنصلية التابع لها ، كما رفض الأجانب الخضوع إلى قوانين الضرائب المباشرة[٨] .

وذلك يرجع إلى أن الأجانب في مصر كان لهم امتياز خاص يتعلق بالحرية الشخصية وحرمة مسكن الأجنبي ، فقد منحت الحرية الشخصية للأجنبي في الإقامة والانتقال في داخل القطر المصري ، دون إخلال بحق الحكومة في طرد مَن لم يكن له مورد للكسب ، أو يتسم بسلوك يضر بالآداب أو بالأمن العام بشرط موافقة القنصل ، فإذا لم يوافق ، عُرضت المسألة على لجنة من القناصل ، تشكَّل بالاتفاق بين الحكومة المصرية والقنصل المختص ، وهذا قيد يصعب تحقيقه على الحكومة المصرية[٩] .

أما عن نشأة البوليس الأوروبي في مصر فقد بدأت منذ عهد سعيد ، حيث تمثل سطوة القناصل في عهد سعيد بداية التغلغل الأوروبي في جهاز الأمن ، حينما أصدر سعيد أمرًا في عام ١٨٥٦م بتعيين اثنين من الأجانب في ضبطية الإسكندرية ، بناءً على طلب مأمور ضبطيتها ، وذلك لملاحظة اللصوص والمفسدين بمدينة الإسكندرية[١٠] ، وفي عهد سعيد نجح القناصل الأوروبيون في إدخال العنصر الأوروبي في جهاز الأمن المصري ، فقد طلب القناصل من سعيد باشا وضع قانون ينظِّم علاقات الأوروبيين في مصر بأجهزة الأمن ، وقد استجاب سعيد لمطالب القناصل في ٢٤ ذي الحجة ١٢٧٣هـ / ١٨٥٧م ، والتي انتهت بصدور لائحة ١٨٥٧م ، والتي سُميت باسم «اللائحة العمومية فيما يختص ترتيب وضبط الأهالي الأجنبية» ، غير أنَّ البند الأول من الباب الأول من هذه اللائحة ، تضمَّن وضع الأسس الراسخة لتكوين «هيئة بوليسية أجنبية» في البلاد ، ووفقًا لهذه اللائحة أنشئت أقلام ضبط وربط الأجانب في ضبطيتي القاهرة والإسكندرية ، ولكن بعد ذلك اتسع عملها وسميت (قلم أفرنجي الضبطية)[١١] .

وبدأ إدخال عناصر من الأوروبيين في قوات الأمن المصرية في عام ١٢٨٣هـ/ ١٨٦٦م ، حينما استقدم إسماعيل من إيطاليا «السنيوركارلسيمو» وبالمركيز نيجري» الخبيرين في شئون الأمن ، وذلك لتنظيم جهاز البوليس المصري وَفقًا للنظم الأوروبية ، وقد تشكَّل الجهاز الجديد من القوات الأوروبية المصرية المشتركة في سنة ١٨٦٦م ، وهو وجاق[١٢] البوليس المختلط ، وقد تشكَّل وجاق البوليس في سنة ١٨٦٦م ، من «أربعة بلوكات[١٣]» ، قوام كل بلوك مائة فرد في كلٍّ من القاهرة والإسكندرية ، أما السويس والإسماعيلية وبورسعيد فكان لكل منهم بلوك بوليس قوامه مائة جنديٍّ أيضًا[١٤] ، وقد وضعت الشرطة تحت رئاسة «كارلزيمو» وعُين نحو مائة أوروبي ، نصفهم في القاهرة والآخر في الإسكندرية ، وأغلبهم سويسريون ، وفوق كل ذلك فقد عُين في مدينتي القاهرة والإسكندرية مائة وخمسون مصريًا من رجال الجيش ، ليتدربوا على أعمال البوليس[١٥] .

وتمثِّل لائحة ١٨ ديسمبر ١٨٧٢م ذروة تغلغل الأجانب في مؤسسات الأمن في مصر ، إذ أوضحت شروط التحاق الأجانب «بوجاق الجاويشية[١٦]» ، الذي يمثل القوة المسلحة للبوليس ، وبذلك تغلغل الأجانب في الشرطة المصرية ، وأصبح مفتشو البوليس في المدن من الأجانب ، كما تدرَّج الأجانب في وظائف مستخدمي البوليس المدنيين والعسكريين ، وخاصة بعد تنظيم «وجاق الجاويشية» ؛ إذ تمَّ الاحتياج إلى تعيين أعداد أكبر من الأجانب في الشرطة ، إذ تَطلب التنظيم الجديد للبوليس ، تعيين عدد معين من الأوروبيين في الخدمة الأميرية ، سواء أكانوا مستخدمين مدنيين أم شاويشجية[١٧] .

في ظل هذه الامتيازات تدفق الأجانب إلى مصر عامة وإلى الإسكندرية خاصة ، ففي ظل سياسة محمد على القائمة على الاعتماد على العنصر الأجنبي في الإدارة ، وخصوصًا لتنفيذ مشروعاته الاقتصادية والعسكرية ، وفي قطاع التجارة

تأسس عدد كبير من البيوت التجارية الأجنبية التي تتولى تجارة الصادر والوارد بعد حفر ترعة المحمودية ، وكان معظم هؤلاء الأجانب من الرعايا الإنجليز النازحين من جزيرة مالطة[١٨] ، كما كان محمد علي يستعين بالعملاء الأجانب وبعضهم من القناصل لتصريف منتجاته في الأسواق الأوروبية . خصوصًا وأن نظام التمثيل القنصلي في هذا العصر لايمنع القناصل من مزاولة التجارة ، فقد عاون جماعة من هؤلاء القناصل الحكومة المصرية في نشاطها التجاري ، ولكن هؤلاء لم يكن لهم أي نفوذ قنصلي بسبب تصميم محمد علي إخضاع الأجانب لسلطته[١٩] .

في تلك الفترة نشط التجار اليونانيون الذين كونوا لأنفسهم رءوس أموال في استصلاح الأراضي ، كما قام بعض التجار البريطانيين بنفس الأنشطة ، حيث قاموا باستثمارات رأسمالية على مساحات من الأرض بلغت عام ١٨٤٠م قرابة ٢٥ ألف فدان من الأبعادية[٢٠] .غير أن سلطة محمد علي وسيادته الداخلية تجاه هؤلاء الأجانب استمرت إلى أن تم وضع تسوية لندن ١٨٤٠-١٨٤١م ، وقد وضعت هذه التسوية مصر تحت الإشراف أو الوصاية الأوروبية ، وكانت بداية لتغلغل النفوذ الأجنبي في شئون مصر[٢١] .

ومع تولي عباس حكم مصر(١٨٤٨-١٨٥٤) حاول وقف تغلغل النفوذ الأجنبي في الاقتصاد المصري ، فقد اتهم جده بالضعف أمام النفوذ الأجنبي ، وكان يصرح بأنَّه سوف يقف أمام التيار الأوروبي الذي يتمثل في الذين تقاطروا على مصر للكسب الحرام والابتزاز ، وانعدمت ثقة عباس تمامًا في الأجانب ، عندما بدأ قناصل الدول يعملون لنشر نفوذهم في البلاد ، معتمدين في ذلك على الحقوق الواسعة التي كفلتها لهم الامتيازات الأجنبية السائدة في ممتلكات الدولة العثمانية ، وقد باءت مساعي عباس بالفشل ، عندما حاول التخلُّص من هذا النفوذ ، بسبب وقوف الحكومات الأوروبية وراء قناصلهم ، لذلك فقد غضب عباس على الأجانب وحاول

إقصاءهم من حاشيته ، ومن الخدمة في مرافق الدولة ، ونظراً لخوف عباس من توطيد النفوذ الفرنسي في مصر ، فقد أخرج عدداً كبيراً من الفرنسيين المشتغلين في المصانع والمعامل وأعادهم إلى بلادهم ، وانتهز فرصة قطع العلاقات السياسية والتجارية بين الدولة العثمانية واليونان في عام ١٨٥٤م ، فأمر بطرد اليونانيين من مصر ، ومغادرة البلاد ، وكان عددهم آنذاك ثلاثة آلاف نسمة ، وقد غادر معظمهم مصر ما عدا ٣٠٠ كانوا يشتغلون بالتجارة(٢٢) .

وهناك من يرى أن سياسة اليقظة والشدة التي انتهجها عباس إزاء الأجانب ، قد وقفت حائلًا دون التدفق الأوروبي في مصر ، خصوصاً بعد تقييد حرية التجارة الداخلية في عهد عباس ، والتي منعت الأوروبيين ومعظمهم من اليونانيين من التسلل داخل البلاد ، ومنعتهم من مغادرة القاهرة والاسكندرية ، والانتشار في القرى والإتجار مع الفلاحين ، ولكن ذلك لم يمنع خطر الوجود الأجنبي في مصر(٢٣) .

وعلى الرَّغم من كره عباس للنفوذ الأجنبي ، تمكنت بريطانيا من الحصول على مشروع السكك الحديدية بين الإسكندرية والسويس ، وذلك بعد أن استنجد عباس ببريطانيا في الصراع الذي وقع بينه وبين الباب العالي فيما بين عامي(١٨٥٠-١٨٥٢) لتطبيق برنامج التنظيمات(٢٤) في مصر ، وقد استعان عباس ببريطانيا لكي تسانده في المفاوضات التي تمت بينه وبين الباب العالي ، خصوصاً وأنه قد أثار سخط فرنسا بعد أن طرد الفرنسيين من الإدارة المصرية ، وبالفعل فقد وقفت بريطانيا بجانب عباس في مقابل موافقته على تنفيذ الخط الحديدي بين الإسكندرية والسويس(٢٥) .

وعندما تولي سعيد باشا حكم مصر أبدى تسامحاً مع الأجانب وصل إلى حد الضعف ، ويرجع هذا التسامح إلى أنه كان يطمح إلى تحقيق استقلال مصر ، وقد اعتقد سعيد بأن تقوية النفوذ الأوروبي في مصر من شأنه زعزعة سلطة السلطان

العثماني وإضعاف قبضته على مصر ، كما أنه لم يتصف بالتعصب الذي تميز به عباس ، وكان شديد الحماسة للأخذ بأي اقتراحات تستهدف تحسين أحوال البلاد ، ولهذا لم يضع عقبات في وجه التجار الراغبين في التعامل مع الفلاحين في الداخل ، وكان تعليق قنصل بريطانيا العام في مصر ، أن سعيد كانت تستهويه المشروعات الضخمة دون أن يتصف بقوة التحمل والعزيمة اللازمين لتنفيذ الإصلاحات الاجتماعية ، وقد رأى سعيد ضرورة الاستعانة بالفرنسيين الذين اعتبرهم أولى بالرعاية نتيجة لاضطهاد عباس لهم خاصة وأنه فتح أبوابه لهم وهو ما لم يفعله مع التجار البريطانيين(٢٦) .

وكانت نتيجة تلك التسهيلات التي منحها سعيد للأجانب ، والثروة التي تتمتع بها مصر ، أن جاء الأجانب من كل أنحاء أوروبا لنهب ثروة البلاد ، فقد عاد اليونانيون الذين سبق وأن طردهم عباس إلى مصر بأعداد كبيرة ، وانتشروا في القرى يقرضون الفلاحين بربا فاحش جلبت الخراب عليهم ، وبناءً علي ذلك فقد زاد عدد الأجانب في مصر زيادةً كبيرةً في عهد سعيد باشا ، نظرًا لتشجيعه لهم ، واضطرت الحكومة إلى إصدار لائحة في سنة ١٨٥٧م سميت بـ «اللائحة العمومية فيما يختص ترتيب وضبط الأهالي الأجنبية» وذلك بهدف تقييد حركة هجرة الأوروبيين إلى مصر وتنظيمها ، وعلى الرغم من إصدار تلك اللائحة ، فقد استمرت هجرة الأوروبيين إلى مصر ، وبخاصة التجار والأفاقين طوال عهد سعيد ، نظرًا لسخاء ذلك الوالي وثروة البلاد وحريتها الداخلية(٢٧) .

وفي تلك الفترة نشطت الرأسمالية الأجنبية في الاقتصاد المصري ، حيث تصوَّر سعيد أنه يستطيع الاستفادة من مشروعات أوروبا ورأسمالها لزيادة رفاهية مصر ، وفي هذا المجال كانت إنجلترا تدرك جيداً أن النفوذ الفرنسي هو الذي سيفوز لدي سعيد الذي كان فرنسيًا بالقلب والتربية(٢٨) ، وبذلك انقلب الميزان لصالح

الوجود الفرنسي خاصة ، والأوروبي عامة في عهد سعيد ، وتوسع الرأسماليون الأجانب في تصدير الأموال للسوق المصرية على شكل قروض لتنفيذ المشروعات ، واقتضى الأمر إقامة أول بنك على أرض مصر عام ١٨٥٦ ، واستتبع ذلك إنشاء الشركات ومنح امتيازاتها للأجانب ، وفازت فرنسا بامتياز قناة السويس ، وتدفقت رؤوس الأموال الأجنبية وتربعت على عرش الاقتصاد المصري[٢٩] .

ولم يقتصر الأمر على منح سعيد امتياز قناة السويس لفرنسا فقط ، بل منحت «شركة برزخ السويس» امتيازات أخرى لتنفيذ هذا المشروع الكبير منها : حق ملكية أرض واسعة في قلب مصر تعادل مساحتها مساحة مديرية كاملة ، وهي الأرض التي تم تنفيذ مشروع قناة السويس عليها . وقد كان من أطماع دليسيبس في منطقة القناة أنه كان يحلم بتكوين «محافظة البرزخ» ليسكنها مستوطنون فرنسيون ، وتنشأ فيها مدن وموانئ وزراعات ، وكان من المنتظر أن تكون قاعدة واسعة - في داخل البلاد - لعملية استيطانية استعمارية سلمية على أطراف الدلتا لدعم النفوذ الفرنسي في مصر[٣٠] .

وبالفعل فقد أصبح معظم سكان مدينة السويس من الأجانب وخصوصاً من المستوطنين الفرنسيين ، حيث توسع عمارها وأصبح يبلغ عدد سكانها ٣٠٠٠ ألف نسمة وذلك قبل عام ١٨٦٨م ، وحتى يوم ١٣سبتمبر سنة ١٨٦٨م كان قد وصل عدد سكانها إلى ٢٥٠٠٠ ألف نسمة ، وكانوا يعيشون جميعاً في رغد من العيش ، حيث إنهم كانوا يمثلون الصناع والتجار في المدينة ويمتلكون رؤوس الأموال والثروات[٣١] .

وقد شهد عهد سعيد نوعاً آخر من استنزاف الأجانب لموارد مصر ، وهو إدخال نظام القروض عن طريق تقديم المؤسسات المالية الأجنبية والبنوك المال للحكومة المصرية على هيئة قروض[٣٢] ، وقد عقد سعيد أوَّل قرض دوليٍّ في تاريخ مصر ، فهو

مبذر حتى فيما لا يمتلكه ، وأمام ذلك كان لا بد من القروض ، وهي وسيلة حيوية للمال الأوروبي في الربح السريع ، هذه القروض كان وراءها أهدافٌ سياسية ، إذ إن أصحاب البيوتات المالية- بإيعاز من حكوماتهم- كانوا يطلبون ويلحون في السماح لهم بالإشراف على مالية البلاد ضمانًا لقروضهم ، ومضى سعيد في هذا الطريق مؤيَّدًا ومشجَّعًا من فرنسا ، وارتفعت الفوائد وأعطيت الضمانات(٣٣) .

ومع بدايات حكم الخديو إسماعيل أستمر ازدياد النفوذ الأجنبي ماليًا واقتصاديًا ، ثم انقلب هذا النفوذ في أواخر عهده إلى سيطرةٍ ماليةٍ وسياسيةٍ بالغة الخطورة(٣٤) . وتسلَّم الخديو إسماعيل الأمر ، ومصر محاطة بالديون ، وكان من الأسس التي اعتمد عليها في برنامجه ، اللجوء والاستعانة ، بل والاعتماد الكامل ، على الرأسمالية الأجنبية التي كانت تتسابق - خصوصًا بعد افتتاح قناة السويس - على المصالح الاقتصادية والسياسية ، فشهد حكم إسماعيل قمة النفوذ الرأسمالي الذي ظهر واضحًا في تلك الشركات الزراعية والتجارية من ناحية ، وفي القروض من ناحية أخرى(٣٥) .

فقد كانت مهمة الشركات الأجنبية في مصر تزويد أوروبا بالخامات المصرية ، وزراعة المحاصيل وفقًا لحاجة أسواقها ، ووضح ذلك بالنسبة للقطن كمحصول نقدي ، وكثرت الشركات الإنجليزية المتمتعة بالامتيازات ، وتعانقت المصالح الإنجليزية والفرنسية ، وكان للنجاح السريع الذي أحرزه بنك أدى إيجبتب مشجعًا للدول على إنشاء البنوك الأجنبية ، كما أقيمت بنوك فردية ذات صلات ببنوك لندن وباريس ، وبتلك المشروعات التجارية أصبح الجزء الأكبر من اقتصاد مصر في أيدي الإنجليز والفرنسيين(٣٦) .

ومن ناحية أخرى مضى إسماعيل في أمر القروض ، فقد كان الخديو إسماعيل متأثرًا بالحضارة الأوروبية ، وخصوصًا بفرنسا التي وصلت إلى ذروة الحضارة الأوروبية

تحت حكم نابليون الثالث ، ما صادفت هوى في نفس إسماعيل - الذي كان بطبعه - مسرفًا للمال متلافًا له محبًا للظهور ، وهو ما ظهر جليًا في مظاهر البذخ والإسراف الذي شهده حفل افتتاح قناة السويس١٨٦٩م ، ما جعله يحتاج إلى المال ، بالإضافة إلى تأثر السوق المصري بالتغير الفجائي لأسعار القطن ، فانخفضت أسعاره عقب الحرب الأهلية الأمريكية ، وأمام ذلك اضطر إسماعيل إلى طرق أبواب الاستدانة ، فكانت هذه فرصة لأصحاب رؤوس الأموال الأجنبية لتمويل الخزينة المصرية ، وخصوصًا لندن ، فقد كان مصرف «فرهلنج وجوشن» ، مستعداً دائمًا لإقراض إسماعيل ما يحتاج إليه ، لتستحوذ تلك البيوت المالية على أعلى الفوائد(٣٧) .

ويتضح لنا أن سياسة إسماعيل ووزرائه ، قد هيأت الفرصة لتغلغل النفوذ الأوروبي في البلاد ، وأدَّى وقوع إسماعيل في الضائقة المالية إلى بيعه نصيب مصر من أسهم شركة قناة السويس إلى إنجلترا ، وذلك سنة ١٨٧٥ مقابل أربعة ملايين من الجنيهات(٣٨) . وبدأ التدخل الأجنبي الفعلي في شئون مصر في عام ١٨٧٦م ، بوضع إدارة مصر تدريجيًا تحت المراقبة الأوروبية ، ضمانةً للدائنين ، وبداية خطوات الزحف السياسي والتدخل في شئون مصر ، فبعد اهتزاز ثقة الدائنين الأجانب في مقدرة مصر على سداد الديون ، طلب إسماعيل من بريطانيا أن ترسل موظفًا ماليًا كفئًا لدراسة حالة مصر المالية ، وإصلاح ما بها من خلل ، وجاءت لجنة «كيف» الإنجليزية ، وقد اقترحت اللجنة وضع الإدارة تحت رقابة «ريفرس ويلسون» ، أحد رؤساء المالية الإنجليزية ، ولكن إسماعيل عارض هذا الشرط ولجأ إلى سياسة التهدئة ، فوحَّد الديون وقرر إنشاء «صندوق الدين» ، عيَّن فيها موظفين من الأجانب(٣٩) ، وتسببت تلك الترتيبات المالية في إثارة غضب بريطانيا لأنَّها ترغب ألا ترى سلطة إلا سلطتها ، ومارست الضغط الذي كان من نتيجته الجنة جوشن وجوبير» ، وكان من نتائجها فرض الرقابة الإنجليزية الفرنسية على المالية المصرية(٤٠) .

وفي عام ١٨٧٨م أُسست لجنة تحقيق أوروبية لصالح حملة السندات ، وفيها سعى العضو الإنجليزي لإحلال نظام يكون بديلًا عن المراقبة ، ورأت اللجنة أن إسماعيل يتمتع بسلطة لا حدَّ لها ، فأرادت أن تحدَّ من سلطة إسماعيل وإنهائها ، وذلك بتشكيل وزارة مسئولة تشترك فيها بريطانيا وفرنسا ، وتألفت في مصر نظارة أوروبية رأسها نوبار باشا وتحكم فيها ناظر المالية الإنجليزي وناظر الأشغال العمومية الفرنسي(٤١) .

وقد حاول إسماعيل استعادة سلطته التي سُلبت منه ، وتعاون مع الحركة الوطنية وسقطت النظارة الأوروبية ، ولكن تكوَّنت غيرها بناءً على إصرار إنجلترا وفرنسا ، وعارضت الجبهة الوطنية ، ومضى الزحف الثوري واشتعل مجلس شورى النواب وقدَّمت «اللائحة تلك التي قبلها إسماعيل على الفور وأقصى النظارة ، وسقط الناظران الأجنبيان ، وكلف شريف بتشكيل نظارة وطنية ، ووقفت بريطانيا أمام ذلك الخطر الذي يهدد مصالحهما بعزل إسماعيل وتعيين توفيق ١٨٧٩م ، واستقالت نظارة شريف بعد أن رفض توفيق الدستور ، وصدر قانون التصفية بناءً على توصية لجنة التصفية التي تكونت من أعضاء أوروبيين لإعادة تنظيم الديون ، وتبعًا لذلك القانون وضعت مصالح الدائنين في المرتبة الأولى(٤٢) .

وبعد ذلك الانتصار المالي والسياسي الذي أحرزته بريطانيا وفرنسا ، مضى المزيد من استغلال الأجانب ، وصدرت أوامر توفيق المتلاحقة بالموافقة على تكوين شركات أجنبية ، وتابع النفوذ الأجنبي سيطرته في شكل بنوك لم تعد مقتصرة على القاهرة والإسكندرية ، بل زحفت إلى عواصم المديريات ، ومن هنا كانت الثورة العرابية بمنزلة الضرورة الاجتماعية أو الأمر الطبيعي الذي فرضته الظروف التي مرَّ بها المجتمع من الظلم واستغلال الأقلية المحدودة للأكثرية الساحقة ، وتداخل الأجانب تداخلًا قضى على العدالة ، واحتكر الاقتصاد وتغلغل في السياسة(٤٣) .

ثانيًا : تجاوزات الأجانب في المجتمع المصري :

لقد كان للامتيازات الأجنبية آثار سلبية على المجتمع المصري ، حيث منحت للأجانب صلاحيات وحقوق حدَّت من السلطات التنفيذية والتشريعة والقضائية ، استطاع الأجانب من خلالها ارتكاب جميع الانتهاكات والجرائم في المجتمع المصري .كان منها الآتي :

أ - الأجانب والإخلال بالأمن العام :

لقد تعدَّت تجاوزات الأجانب في مصر إلى عدم الالتزام بإجراءات الحكومة التي تكفل استتباب الأمن العام ، ومخالفة أوامر السلطة المحلية ، ومخالفة بعض اللوائح الأمنية التي حظرت نهائيًا- سواء على الأجانب أو المصريين- الخروج بعد الساعة التاسعة مساءً ، دون أن يحملوا مشعلًا معهم ، وإلَّا سيضعون أنفسهم تحت طائلة رجال الشرطة التي ستلقي القبض عليهم وتقتادهم إلى مقراتها . وقد خالف بعض الأوروبيين في مدينة الإسكندرية هذه الإجراءات ، وتجولوا في الشوارع والأسواق والتقاطعات ، وكذلك الحدائق وحول الأكواخ وعلى أطراف المدينة ، في ساعاتٍ غير ملائمة لذلك ، ودون أن يكون في حوزتهم مشعل ، وهذا ما دفع بعض الأوروبيين إلى ارتكاب جرائم السرقات في بعض أحياء مدينة الإسكندرية ، وكان في استطاعتهم الهروب وسط الظلام بلا خوف من دوريات الشرطة(٤٤) .

وهذا الأمر دعا إلى إرسال منشورٍ إلى قناصل الدول الأجنبية في مدينة الإسكندرية في ٢٩ أبريل ١٨٤٨م بضرورة الالتزام باللوائح الخاصة بالأمن العام ، وتضمَّن أيضًا تشديداً على مأمور بوليس الإسكندرية بتنفيذ أوامر البوليس ، والتي تضمَّنت عدم تجول قاطني مدينة الإسكندرية ، سواء أكانوا أجانب أم مصريين بعد الساعة التاسعة مساءً ، سواء داخل المدينة أو خارجها ، دون أن يكون في حوزتهم مشعل ، وفي حالة مخالفة الأوروبيين لهذه الإجراءات ، يتم القبض عليهم واقتيادهم

إلى قسم الشرطة ، ثم مثولهم في صبيحة اليوم التالي بين أيدي القناصل لاتخاذهم الإجراءات الملائمة لمثل هذه المخالفات(٤٥) .

وعندما تولى عباس باشا الحكم اهتم بحفظ الأمن في البلاد ، ويصف نوبار عصر عباس بأنه ساده الأمن بالشكل الذي لم تعرفه مصر حتى ذلك الوقت(٤٦) ، باستثناء بعض الوقائع التي حدثت في عصره منها على سبيل المثال ، المنازعات التي وقعت بين بعض السياح والأهالي في ٢٤ ديسمبر عام ١٨٥١م ، إذ تشاجر ستة من السياح الأمريكيين مع بعض سكان إمبابة ، واستخدمت في المعركة الأسلحة النارية والعصي ، فأصيب بعض الأشخاص من الفريقين بجروحٍ وإصابات ، ولكنها لم تكن خطيرة ، وعندما نظر رئيس البوليس النزاع بحضور ماكولي القنصل العام الأمريكي ، حيث كانت المشاجرة بين الأجانب والمصريين من اختصاص البوليس المصري ، وقد أطلق سراح السياح لمتابعة رحلتهم من النيل ، ثم تقرر فيما بعد ترضيتهم وإعطائهم تعويضًا ، وكذلك حدث في تلك السنة نزاع في الأقصر أطلق فيه بعض السياح الرصاص ، ما أدَّى إلى وقوع قتلى ، ولمنع تلك المنازعات ، فقد قررت الحكومة في مارس ١٨٥٢م تنظيم مهنة التراجم ومهنة رؤساء المراكب التي يستأجرها السياح ، حيث تبين أن تلك المنازعات ناشئة عن ترجمة المترجمين المجهولين للسياح أشياء بخلاف الواقع(٤٧) .

وقد حاول عباس ضبط إقامة الأجانب بهدف منع وقوع ما يضر بالأمن العام في مصر ، فأصدر لائحةً بمعاملة الأجانب في مصر في عام ١٨٥٣م ، والتي تكفل إجراءات ضبط حرية إقامة الأجانب التي منحتها لهم الامتيازات الأجنبية ، وتشتمل هذه اللائحة على تسعة بنود ، ويُلزم فيها مأمورو الضبطية بتطبيق القوانين الخاصة بضبط وربط البلدة ، وضبط إقامة الأجانب المقيمين في مصر عن طريق الحصول على تذاكر إقامة من قنصلياتهم ، وعند الانتقال داخل مصر أو خارجها ،

يجب أن يكون بأيديهم جوازات سفر مؤشَّراً عليها من الضبطية ، وطرد الأجنبي الذي لم يثبت له عمل ولا صنعة ، وتتضمن الإجراءات المتَّبعة من قلم جوازات السفر(٤٨) .

وبداية من عهد سعيد اتبع سياسة خاصة تجاه الأجانب شجعتهم على القدوم إلى مصر ، وكان من بين الأجانب الذين قدموا إلى مصر ، المغامرون والأفاقون والعاطلون ، الذين جاءوا إلى مصر في وقت كانت فيه أبواب مصر مفتوحة على مصراعيها ، إضافةً إلى ذلك ما كان يتمتع به الأجانب من الامتيازات التي جعلت من مصرَ بلداً مرغوب الإقامة فيها ، فجاء من بين من وفد إليها جمهرة من العناصر الأجنبية الفاسدة ، والذين لفظتهم بلادهم ، فكانوا خطراً على الأمن والنظام في البلاد وعاثوا فيها الفساد ، وعملوا على مزاحمة المصريين في أرزاقهم ، واندفع هؤلاء يديرون محلات القمار ، وحانات للخمور ، والتجارة بالمخدرات وترويجها في مصر(٤٩) .

وقد منحت الامتيازات الأجنبية للقناصل معاقبة الأجانب ومحاكمتهم في القضايا الجنائية والجنح التي تقع فيما بينهم ، وتلتزم الحكومة المحلية بمساعدة القناصل على تنفيذ الأحكام ، أما القضايا الجنائية التي كانت تقع بين الأهالي والأجانب كان يتم إرسالها إلى الضبطية لإجراء التحقيقات فيها(٥٠) ، وكانت الجنح والجرائم التي يرتكبها الأجانب ضد الأهالي أو في حالات نادرة التي يرتكبها الأهالي ضد الأجانب ، قد بدأت في الانتشار منذ عهد سعيد ، وخاصةً بين العمال المالطيين الذين كان استعمال السكين بالنسبة لهم أمراً سهلًا ، كان من السهل على البوليس القبض على الجاني لو كان من الأهالي ، وفي هذه الحالة كان مندوب القنصلية يحضر بنفسه ولا يكتفي فقط بحضور التحقيقات ، وإنما يشارك فيها ويديرها ، لكن بمجرد أن يكون الجاني أجنبيًا ، كان القنصل هو الذي على الفور يعلم المتهم ويسوي الأمر عن طريق إرساله إلى محاكمة صورية في مالطة أو مدينة تريستا الإيطالية أو مدينة ستيتين الألمانية على حسب جنسيته ، وبعد عدة أشهر يعود الجاني إلى مصر

يتجول بهدوء في شوارع الإسكندرية ، ومع التوسع في منح سعيد الامتيازات للأجانب استطاع القناصل انتهاك السلطة القضائية والتنفيذية(٥١) .

وقد ساءت حالة المجالس المحلية في أواخر عهد إسماعيل ، حيث حرُمت تلك المجالس من تطبيق القوانين بأكملها ، واختلفت الأحكام باختلاف القوانين المبنية عليها ، وتحت ضغط القناصل خضع الأهالي إلى المحاكم القنصلية (٥٢) ، وقد امتلأت مصر بالعناصر الأجنبية السيئة التي هي من أردأ الأنواع ، وامتدت حرمة المسكن إلى محلاتهم ، وأصبح البوليس المصري مكتوف الأيدي أمامها ، فلم يكن له حق الدخول أو التفتيش إلا ومعه مندوب القنصل ، بل يخضع لقرار القنصل الذي يسمح أو لا يسمح ، وفي تلك الأماكن تمثلت الرذائل بأنواعها ؛ القمار والدعارة ، وتزييف العملة ، وتهريب الممنوعات ، والربا ، وعبث الأجانب بالأمن وبكل ما يسيء إلى المجتمع وأصبحوا خطراً يهدده(٥٣) .

وقد اتخذت الحكومة بعض الإجراءات لحل هذه المشكلات الأمنية التي تصدر من الأجانب ، وذلك باتجاه الحكومة لإصدار تذاكر إقامة لهؤلاء الأجانب ، ثم إصدار تذاكر مرور لضبط تنقلاتهم داخل مصر ، فقد صدر أمر في عام ١٨٦٢م بإعطاء تذاكر إقامة للرعايا الأجانب المقيمين بالإسكندرية ، وذلك بعد إجراء التحريات عنهم بواسطة الضبطية على من يتصف منهم بالاستقامة والاقتدار على اكتساب معيشته من الأجانب المقيمين بالإسكندرية ، وكان من شروطها أن يتصف الشخص بحسن السلوك ، وأن يكون صاحب عمل يتكسب منه ، ففي هذه الحالة يمنح الأجنبي تذكرة إقامة ، ولدقة الضبط والربط لحركة تنقلاتهم تم تطبيق نظام تذاكر المرور ، وتعطى من الضبطية لكل من يرغب التوجه لأي جهة كانت بداخل القطر المصري ، وتكون بمدة محددة ، ويكون واضحًا بها اسم الشخص وصنعته وأوصافه(٥٤) .

ورغم اتخاذ تلك الإجراءات الأمنية ، فقد ارتكب الأجانب في بداية عهد إسماعيل أعمالًا إجراميةً ترتَّب عليها الإخلال بالأمن العام وخصوصًا اليونانيين والمالطيين ، حيث قبض على عدد من اليونانيين متلبسين بأسلحتهم ، بجريمة الإخلال بالأمن العام وقتل أحد الأهالي ، وبإجراء قنصل اليونان بمصر التحقيقات ، ثبتت عليهم الجريمة وتم الاتفاق على نفيهم ، غير أن قنصل اليونان بالإسكندرية ، أصرَّ على المطالبة بالإفراج عن اليونانيين وعدم نفيهم ، وهذا ما دعا إلى صدور الأوامر لناظر الخارجية في ١٩ مارس عام ١٨٦٣م بإصرار الحكومة المصرية استنادًا على حقوقها الثابتة بالعهود إلى المطالبة بتبعيدهم محافظة على الأرواح وقيامًا بواجبها ، وإذا أصر القنصل على هذا الطلب ، فعليه مقابلة الخديوي بنفسه ، ويعد تنفيذ هذا الطلب انتهاكًا لسلطة الحكومة المصرية وتمتعها بالاستقلالية في اتخاذ ما تراه مناسبًا في سبيل الحفاظ على الأمن العام وانتهاك حقها في حماية رعاياها في الدولة ، وفي حقيقة الأمر ، فإن الامتيازات الأجنبية أعطت الأجانب فرصةً لانتهاك سلطات السلطة التنفيذية(٥٥) .

ولكن في أعقاب وقوع بعض الأحداث والاضطرابات الأمنية من جانب الأجانب في عهد إسماعيل ، انتبهت الحكومة إلى ضرورة اتباع جميع الإجراءات التي تكفَّل الحفاظ على الأمن العام ، لذلك فقد أمر الخديو إسماعيل ناظر الخارجية ، بالاجتماع بقناصل الدول الأوروبية بالإسكندرية يوم ٢٨ أبريل ١٨٦٦م ، وأوضح أهمية ترحيل الأجانب غير الحائزين لمستندات قانونية تجيز لهم التواجد على الأراضي المصرية ، والذين تخالف تصرفاتهم الأخلاق والأمن العام ، وطلب ناظر الخارجية من القناصل مساندة الحكومة المصرية عبر تطبيق هذا الإجراء المتعلق بسيادة القانون ، ولكن اتفق القناصل مع ناظر الخارجية بأنه في حال تطبيق هذا الإجراء ، فإن على الحكومة المحلية أن تتفق مع القنصل المختص بادئًا ذي بدء ، وفي

حال عدم الاتفاق يتم إخضاع الأمر إلى رأي الهيئة القنصلية ، والتي تصدر بدورها الحكم فيما يخص تطبيق هذا الإجراء ، وبمجرد إصدار الحكم اللازم يتم إجراء الترحيل عبر القنصل المختص ، وتُشكَّل من أجل ذلك الأمر لجنة من تسعة أعضاء ، ويتم اختيارها عبر اتفاق مشترك بين الحكومة والقنصل المختص ، وبذلك فقد اقترن تنفيذ هذا الإجراء الأمني برأي وإرادة القناصل ، ما قيد إجراءات الحكومة التي تهدف إلى الحفاظ على الأمن العام(٥٦) .

وفي نفس الاجتماع اتفق ناظر الخارجية مع قناصل الدول الأوروبية على حق رجال الشرطة في المداهمة الفورية للمقاهي ، والمطاعم ، والكباريهات ، أو الأماكن المشتبه فيها ، وكذلك الأماكن المماثلة الأخرى ، ما عدا أماكن الإقامة الخاصة بالمقيمين الأجانب أو مساكنهم ، وذلك دون أدنى إمداد من القنصليات ، إذ تتم عمليات التفتيش أو القبض هذه بواسطة أحد مأموري الشرطة الواجب عليه اتباع التدابير الأمنية ، وعدم إعاقة صلاحيات القناصل التي تمنح للرعايا الأجانب للإجراءات المتبعة من جانب الشرطة ، ويتم إخطار القنصلية قبل إجراء القبض على أحد الأفراد من رعايا هذه القنصلية ، وذلك في وقتٍ وجيزٍ لا يتجاوز ٢٤ ساعة على أقصى تقدير ، وتعد هذه محاولة لاستعادة حق الشرطة المصرية في القبض على الجناة من الأجانب ، وهذا الاختصاص يمثل سلطة الضبط الإداري للشرطة ، والتي تهدف إلى حفظ النظام العام في البلاد ، والتي فقدتها بفضل الامتيازات التي تمتعت بها الدول الأوروبية(٥٧) .

ولكن في ظل انتهاك الأجانب للسلطة التنفيذية والقضائية ، وعدم احترام قرارات السلطة المحلية ، وعدم تطبيق تلك اللوائح والقرارات الأمنية ، استطاع الأجانب نشر الفوضى في المجتمع المصري وتعددت الجرائم والاعتداءات المتكررة على المصريين ، وفي ظل وجود القضاء القنصلي الجائر يستطيع الأجنبي ارتكاب الجرائم

ضد المصريين بدون تطبيق الأحكام والعقوبات المقررة عليها ، ومثال على ذلك ما وقع في عام ١٨٦٦عندما تعدَّى إبراهيم العزبل ، أحد أتباع دولة فرنسا ، على جاي سرور بالضرب ، وعلى الرغم من أن المصاب قد أخذ تقرير الطب الشرعي ليتقدم بشكوى ضد الجاني ، إلا أن الشرطة لم تتمكن من القبض على الجاني ولم تتم محاكمته ، بل اعتدى الجاني بالضرب على أسرة المصاب(٥٨) .

ونتيجة لعدم تطبيق العدالة ، وصدور الأحكام لصالح الأجانب ضد المصريين ، تعددت حوادث الاعتداءات التي قام بها بعض الأجانب من مرتكبي الجرائم ضد الأهالي ، ومن أمثلة ذلك ما وقع في سبتمبر عام ١٨٦٦حينما تعدَّى شخصان فرنسيان على السيد إسماعيل بالضرب من دون سبب ، في أثناء سيره بالطريق وهو راكب الحمار متوجهًا إلى منزله وبرفقته ابنته(٥٩) ، وتعدَّى رانجلي الرومي من أتباع دولة اليونان على باشوا ابن محمود ، بضربه على عينه الشمال وعلى فمه بـ «البونية» من دون سبب ، ووقعت الحادثة أمام أعين ياسقجي القنصلية الذي لم يتحرك للقبض على الجاني ، حتى فرَّ المعتدي هاربًا(٦٠) .

وإذا ارتكب أجنبي جريمةً ، لا يقضي العقوبة المناسبة بالنسبة لحجم الجُرم الذي ارتكبه ، ففي عام ١٨٦٦م سُجن اليوناني استادرو مورجانوف مدة سبعة أشهر لقتله مصطفى إبراهيم الجناينى في مدينة الإسكندرية ، على الرغم من أن هذه المدة لم تكن كافية بالنسبة لعقوبة القتل ، خصوصاً وأن «استادرو» مثبوت عليه القتل ، وهناك أشخاص شهدوا بضبطية المحروسة ، بحضور مندوب قنصلية اليونان في مصر بثبوت القتل عليه ، ورغم ذلك لم تطبق عليه العقوبة التي تتناسب مع جريمته(٦١) .

وقد حاولت الحكومة انتزاع حق الشرطة المحلية في إجراء عمليات الضبط والتفتيش لمحال الأجانب حتي تتمكن من فرض الأمن العام في البلاد ، وذلك بعد حالة الفوضي الأمنية التي سببها الأجانب في المجتمع المصري ، ويبدو أن تلك

المحاولات قد باءت بالفشل ، حيث تعَّرض رجال الأمن لتعَّديات الأجانب عليهم ، فقد تعدى ثلاثة أروام على وكيل مرور رمسين بمحافظة قنال السويس في عام ١٨٧٧ وضربوه في محل التذاكر ، وضربوا العساكر الذين كانوا معه[٦٢] ، وقد هاجمت عصابة أخرى من الأجانب عساكر قره قول المنشية في عام ١٨٧٩ ثم تطاولوا علي أحد الجاويشية ومزقوا ملابسه[٦٣] .

وقد كثرت تعديات الأجانب علي الأهالي باستخدام الالآت الجارحة كالسكين ، إذ ضبط «أنطون كونر» ، أحد المشبوهين نمساوي الجنسية ؛ وهو يتجول ويتعدى على المارة في باب سدره بمدينة الإسكندرية ، ومعه ثلاثة سكاكين ، وقد تبين من التحقيقات أنه من المشردين عديمي المأوى[٦٤] . وهناك على سبيل المثال ما وقع من جورجي ليترادوا في عام ١٨٧١م بقيامه بالهجوم على امرأة وضربها بالسكين في محافظة دمياط[٦٥] ، وفي عام ١٨٧٩م تم ضبط شخص إيطالي ضرب شخص آخر بالسكين في مدينة حلوان[٦٦] ، وقد وجدت في المدن بعض عصابات الأروام التي تستخدم السكين في الهجوم على ضحاياها ، فقد تشكلت عصابة للسرقة في عام ١٨٧٩ في مدينة القاهرة من أربعة اشخاص أروام قاموا بالهجوم على صرَّاف عازمين على قتله وسرقة ما معه من نقود ، وولوا هاربين ناحية سراي (محمد يكن) ، وقد ضُبط أحدهم وكان في يده سكينًا ، وأصاب الصرَّاف في ذراعه[٦٧] .

ونظراً لعدم احترام الأجانب للسلطة المحلية وعدم تطبيق القوانين ، ما دفع كثير من الأجانب إلى حيازة السلاح الناري ، لذلك نجد بعض التعديات بالأسلحة النارية بين الأجانب وخصوصًا الأروام ، ومثال على ذلك ما وقع في سبتمبر ١٨٦٦م حينما أصاب الخواجة أنجلي ، اليوناني الجنسية ، ثلاثة أشخاص من ناحية قرقاص بمديرية المنيا وبني مزار ، وقد استطاع الهرب في أثناء التحقيقات[٦٨] . وقد وجد البوليس في عام ١٨٧٩م شخصًا روميًا حضر من جهة قبلي بالقطار ومصاب برصاصه ، وعند

حضوره بمحطة بولاق الدكرور أخذه البوليس من تلك المحطة لمنع وقوع اضطرابات عند قدوم الشخص الإيطالي الذي أطلق عليه النار[٦٩] .

وقد استمر الانفلات الأمني الذي تسبب فيه الأجانب في المجتمع المصري ، حتى وصلت الحالة إلى درجة عالية من الاستياء وتأجج شعور الكراهية ضد الأجانب بسبب الظروف التي تعيشها مصر ، وهو ما اتضح من خلال الأحداث التي وقعت أثناء الثورة العرابية ، حيث كانت حادثة ١١ يونيو ١٨٨٢ الفتيل الذي أشعل روح الثورة لدى المصريين ، وكان سببها وقوع مشاجرة بين شخص مالطي من أتباع دولة إنجلترا واحد أهالي الإسكندرية ، فالمالطي طعن السكندري بالسكين ومات علي إثرها وفر هاربًا ، فتجمع الأهالي وصعد الأجانب إلى نوافذ بيوتهم وأخذوا يمطرون الأهالي بوابل من الرصاص ، وانتشرت العساكر في شوارع الإسكندرية لتهدئة الوضع وحفظ الأمن[٧٠] .

ب - شرب الخمر ولعب القمار :

لقد سمحت الحكومة المصرية للأجانب بفتح محلات لبيع الخمور ، غير أنها اشترطت ألا تقام تلك المحلات بمناطق سكنى المسلمين أو مساجدهم ، وفرضت على من يخالف ذلك سواء كان من الوطنيين أو الأجانب إغلاق محله ، وسمحت لمن يرغب في افتتاح تلك المحلات ، أن يقيمها في حارات سكنى المسيحين واليهود ، وعدم بيع الخمور للمسلمين . ومن المؤكد أن هؤلاء الأجانب من أصحاب المقاهي ، ومحلات شرب الخمر ، كانوا أقوى تأثيراً من غيرهم على حياة المجتمع المصري ، فقد أصبح ارتياد المقاهي من العادات التي اكتسبها المصريون من الأوروبيين ، ومارس هذه العادات بعض طوائف الحرف[٧١] .

وقد تضمَّنت التشريعات القانونية في مصر ، معالجة ما يعانيه المجتمع المصري ، نتيجة تواجد الأجانب بكثرة في المدن الساحلية وخصوصًا الإسكندرية ، وما نتج عن

ذلك من انتشار الخمارات والقهاوي ، وما يحدث نتيجة السُكْر وشرب الخمر ، وتعد «المنشية» في مدينة الإسكندرية من أهم مناطق تجمع الأوروبيين وتنتشر بها القهاوي والخمارات ، والفنادق ، التي تظل مفتوحة حتى الصباح[٧٢] ، ونظراً لانتشار الخمارات في المدن الساحلية ، وقعت العديد من حوادث القتل نتيجة للسُكر ، لذلك فقد أصدرت الحكومة للحد من وقوع هذه الحوادث ، أمراً في سنة ١٨٥٠م بإغلاق الخمارات تقع على الشواطئ وعدم فتحها فيما بعد ، وذلك بعدما وقعت مشاجرات في ناحية شاطئ يسمي «ناور» ووقوع حوادث القتل بها[٧٣] .

وقد حاولت الدولة منع التجاوزات التي تقع في الخمارات والقهاوي من خلال اللائحة الخاصة بضبط وربط الأجانب في مصر ، والتي أصدرها عباس باشا في ٢٣ شوال ١٢٦٩هـ/ ١٨٥٣م ، وقد نظَّمت تلك اللائحة محال الخمر والقهاوي التي يتجمع فيها الأجانب ليلًا ، وألزمت اللائحة بضبط من يقوم بالمشاجرات بالخمارات والقهاوي وإغلاقها في ليلة وقوع المشاجرة ، والسكارى التي تصدر منهم أفعال مخلة لراحة العامة وإرسالهم إلى الضبطية ، ونظَّمت عمل هذه المحال ليلًا بإغلاقها الساعة الخامسة مساء في الصيف ، والسادسة مساء في الشتاء[٧٤]

وبداية من عهد سعيد باشا انتشرت محال بيع الخمور ، ذلك أن تجار الخمور الأجانب اعتماداً علي الامتيازات الأجنبية وتزايد النفوذ الأجنبي في مصر ، قاموا بالانتشار في المدن والقرى المصرية وعجزت الدولة عن مراقبة بيع الخمور وإغلاق بيوت القمار ومنازل اللهو والفجور[٧٥] . كماحاولت الدولة اتخاذ بعض الإجراءات ضد من يتخذ لعب القمار صنعة له ، فكان يتم الحكم على مثل هؤلاء بالسجن بالليمان إلى أن يتوب ، ولانتشار لعب القمار بين الجاليات الأجنبية كانت الدولة تعاقبهم بالطرد أو النفي ، فعندما قُبض على شخص شاميٍ يُدعى محمد ، يتخذ من لعب القمار صنعة له ، تم نفيه وطرده إلى الشام ، وذلك في عام ١٨٥٧م[٧٦] .

وعلى الرغم من إصدار الدولة لتلك التشريعات التي تنظم عمل الخمارات ، ظلَّت أماكن لوقع العديد من جرائم القتل والسطو والتعدي ، ولأن أصحاب هذه الخمارات كانوا من الأجانب ومدعومين من القناصل ، فقد وجدت الدولة صعوبةً في إغلاق هذه المحال التي أصبحت أحد عوامل الإخلال بالأمن العام في مصر ، كما أحدث وجود دور القمار ، إخلالًا بالأمن والنظام ، لذلك قررت الدولة في يناير عام ١٨٦٤م إغلاق دور القمار ، ولكن وقف قناصل الدول الأوروبية عقبة في وجه الحكومة ، فحاول شريف باشا ، ناظر الخارجية ، الاتفاق مع قناصل الدول الأوروبية على إغلاق دور القمار في مصر ، وقد اتفقوا على إحالة تنفيذ هذا الأمر إلى الضبطية ، ولكن يبدو أن القناصل لم يتفقوا مع الضبطية على تنفيذ هذا القرار ، باستثناء القناصل في الإسكندرية فقد عملوا على إغلاق دور القمار الموجودة فيها بالاتفاق مع الضبطية[٧٧] .

وكانت مدينة الإسكندرية من بين المدن الساحلية التي شهدت ازدحامًا بالأجانب وانتشار الخمارات ودور القمار فيها ، لذلك نجد العديد من حوادث السطو والاعتداء والمشاجرات داخل تلك الأماكن ، ونتيجة لتجمع الأجانب بتلك الخمارات ووجود بعض المشبوهين بها ، فقد وقعت بعض المشاجرات بين الأجانب وبعضهم بعضًا على اختلاف أجناسهم ، فقد تم ضبط أحد المشبوهين وهو مالطي الجنسية في ليلة ١٠ سبتمبر ١٨٦٦م ، خلال قيامه بتهديد شخص رومي بالسلاح الناري ، ووجد معه سكينًا بأحد الخمارات بالعطارين في مدينة الإسكندرية ، ورغم تصادف مرور أحد عساكر الضبطية وشاهد الواقعة فإنَّه لم يستطع القبض على الأجنبي ، وإنما أخذه صاحب الخمارة الأجنبي وأرسله إلى القنصلية[٧٨] ، كما تم ضبط عدد من اليونانيين ، حينما وقعت بينهم مشاجرة في أثناء لعب القمار بقهوة بجهة السكة الجديدة ، وكان من بينهم شخص يسمَّى انبايوني قربوليب وتم القبض عليه[٧٩] .

جـ - حوادث السطو والسرقة

تعَّرض المجتمع المصري للعديد من الجرائم والتعديات نتيجة لطغيان الأجانب مدعومين بنظام الامتيازات الأجنبية ، وازدادت حوادث السطو والسرقة وخاصة بالأسواق والمحال التجارية ، ويتضح من خلال الوثائق في عام ١٨٦١م وقوع بعض جرائم السرقة والسطو على بعض المحال التجارية المملوكة للأجانب في مدينة الإسكندرية ، منها قيام شخصين أحداهما إيطالي ويسمي خوري والأخر يوناني ويسمى ارستيدي ، بالهجوم علي دكان كارولينا خاتون لسرقة نقودها ، وفي أثناء القبض عليهما قاموا بالتهجم على الخفراء والقواصين بالضرب(٨٠) .

وقد وقعت حالات سرقة أخرى بأسواق القاهرة في عام ١٨٦٥م ، حيث تعرض الخواجه يوسف قصير لحادثة سرقة دكانه ، وهومن رعايا دولة ايطاليا ، ويعمل تاجر بالمحروسة ، وتقع دكانه بالسكه الجديدة بالقرب من البوسته ، ومجاوره لدكاكين الخواجه فرانسيسكوا فوجي ، وكان يوجد بالدكان أصناف من الخردة وحديد للبيع ، وسلم المفاتيح إلى الخواجة نيقولا ، وعندما فتح الدكان وجد أن اللصوص قد سرقوه(٨١) .

وقد تعرَّض التجار المصريون في الأسواق لشغب الأجانب ، فقد عانى التجار المصريون من سيطرة الأجانب على الموارد الاقتصادية في مصر ، فالأرمن برعوا في التجارة واحتكروا الدخان ، والسوريون عملوا أيضًا بالتجارة سواء في الأقطان أو في الأموال ، كذلك التجار المغاربة زاحموا المصريين في أرزاقهم ، أما اليونانيون فاحتكروا تجارة التجزئة وخصوصًا البقالة ، والمشروبات الروحية كانت من نصيبهم ، ويبدأ اليوناني بسيطًا جدًا في حانوت ينام ليلًا فيه ، وعن طريق رفعه للأسعار والربا يصل إلى أعلى المراكز ويصبح رأسماليًا كبيرًا يعمل بتجارة القطن ، أما الإنجليز فقد سيطروا على فروع كثيرة من التجارة ، هذا بالإضافة إلى أن الأجانب قد أعفوا من الضرائب ،

بينما ألقى عبئها على التجار المصريين ، فنرى الحكومة على سبيل المثال ترفع عن الأجانب الرسوم والعوائد الخاصة بسفنهم ، بينما لا ترفع عن الأهالي ، ومِن هنا باعوا بضاعتهم أقل من المصريين ، فاضمحلت أحوال المصريين والتزم كثيرٌ منهم على قفل دكاكينهم ، وفوق ذلك فقد مارسوا ألاعيب التجارة ، وكان منهم من يسيء إلى المصريين الذين تعرضوا لشغبهم ، فكثيراً ما فقدوا ما في جزائهم بسبب سرقات الأجانب لها[٨٢] .

ومن هذه المشاغبات تعرُّض التجار المصريون في الأسواق للنصب والاحتيال والسرقة والضرب على يد الأجانب ، كما تبين من الأحداث التي وقعت في يوم ١٣ أكتوبر ١٨٦٦م بقيام الخواجة نقولاكي اليوناني البقال بالعطارين بمدينة الإسكندرية ، بصرف مبلغٍ قدره ٥٢ قرشًا من الحاج أحمد السقا ، وعند مطالبة الحاج أحمد بالمال ، تعدى عليه نقولاكي بالضرب والتطاول ولم يعطه حقه[٨٣] . وأحياناً يستولي بعض التجار الأجانب على بعض ممتلكات المصريين ، وفي ظل وجود المحاكم القنصلية ، لم يستطع المصري استرداد حقه ، كما نرى في قضية الخاتمين الألماس التي وقعت أحداثها في ٧ أغسطس ١٨٦٦م ، إذ استولى الخواجة نيقولا مخائيل الساعاتي بالمحروسة ، من الشيخ هاشم زايد ، على الخاتمين الألماس[٨٤] .

وقد تسبب عدم دفع الأجانب لأجرة الخفر إلى زيادة عمليات السطو والسرقة في أسواق القاهرة ، وكان ذلك أحد الأسباب التي أدت إلي إصدار أول لائحة لإدارة خفر المحروسة في ١ فبراير ١٨٧٧م ، وقد أوضحت الداخلية للمجلس الخصوصي أن أسباب إصدار هذه اللائحة ؛ هولدوام الحراسة ليلاً بشكل منتظم بداخل القاهرة وخارجها ، وحفظ وصيانة أمتعة الأهالي وبضائعهم ، والتسهيل علي رجال الحكومة في ضبط المجرمين ، بالإضافة لشكوي كافة الجهات ، وخصوصاً أثمان المحروسة من عدم وجود رابطة منتظمة للخفر ، كما أن الخفراء قد تركوا أماكن حراستهم لعدم دفع الأوروبين أجرة الخفر[٨٥] .

د – المهربون الأجانب :

وصفت الوثائق في القرن التاسع عشر كثرة وضخامة عمليات التهريب التي كان الأجانب في مصر يتخذوها وسيلةً للثراء الفاحش بمساعدة قناصلهم منذ عهد عباس باشا ، ولمحاولة مواجهة عمليات التهريب في عهد عباس ، فقد صدر أمر في عام ١٨٥٢م إلى محافظة الإسكندرية ودمياط بمنع إدخال الأسلحة النارية والآلات الجارحة إلى داخل حدود الحكومة المصرية ، وفي عهد عباس كان يتم عمل دوريات أمنية بالمراكب من عساكر الدونما لتمشيط الشواطئ البحرية من جهات رأس التين حتى جهة أم قبيبة ، ولكن بعد إلغاء تلك الدوريات ، لم يستطع «غفر الجمارك» وحدهم مواجهة هذا الكم الهائل من مراكب التهريب ، وتصف لنا الوثائق في عهد عباس ضخامة عمليات تهريب الأسلحة ، وإمكان مرور مراكب تهريب الأسلحة ليلًا ونهارًا وعبورهم من بوغازات رشيد ودمياط بمراكب الروم التي تسمى «بطرخنديل» ودخولهم إلى جهات أبو قير والبرلس ، إلَّا أن هذه السياسة الصارمة من قبل عباس منعت تدفق الأوروبيين إلى مصر ، خصوصًا وأنَّه أصدر التعليمات التي تضيق من حرية التجارة الداخلية والتي منعت الأوروبيين وأغلبهم من اليونانيين ، من النفاذ إلى عمق البلاد(٨٦) .

كانت الامتيازات الأجنبية أحد أهم العوامل التي أدَّت إلى طغيان نفوذ الأجانب المالي ، فإلى جانب أنَّها جعلت أموالهم غير العقارية بمنجاة عن الضرائب ، حتى إنهم لم يشاركوا الأهالي في أعباء الضرائب والتكاليف العامة ، ولم يلتزموا بشيء من التكاليف العامة سوى الرسوم الجمركية ، إلا أنهم لعدم احترامهم للسلطات المحلية فكانوا يتحايلون للتخلُّص من دفع الرسوم الجمركية بتنظيم حركة واسعة النطاق من التهريب(٨٧) ، وساعدهم على ذلك أنَّهم فضلًا عن تمتعهم «بحصانة» منازلهم ، فإنَّ سفنهم المحملة بالبضائع المهربة كانت هي أيضًا تستطيع

الدخول في الموانئ المصرية متحديةً السلطات[٨٨] ، وبذلك فقد أصبح من الصعب إقامة مراقبة أو خفر فعَّال على مراكب تجارية تحت علم أجنبي ، ولا يمكن الصعود إلى السفن المشتبه فيها والراسية في الميناء لتفتيشها ، »فأصبحت واجهة مصر البحرية ميدانًا تجري فيه جماعة المهربين السلب والنهب بكل وقاحة ، وقد أضر ذلك بالتجارة في مصر ضرراً بليغًا وعلى وضع التجار المصريين[٨٩] .

وقد تزعَّم عمليات التهريب اليونانيون الذين عاثوا في مصر فساداً ، وعندما يضيق عليهم الحراس الخناق ، يضربونهم بالخناجر وبالرصاص . ولم يكن الحراس فقط من يتعرض للإصابات بل والمواطنون أيضًا ؛ فقد أصاب الخواجة أنطونيويني خمسة أنفار من الأهالي خلال مروره بطريق المطرية ، إذ أطلق عليهم الرصاص في عملية تهريب . كما عمد اليونانيون إلى قتل معارضيهم في سبيل تحقيق أهدافهم ، وترتَّبت على ذلك اضطرابات كانت تذهب بضحايا مصريين كثيرين ، كما أثر أمر التهريب على السلع الداخلية ، فحينما حظرت الحكومة من التعامل بالملح الذي كان حكراً عليها ، كان البقالون اليونانيون يقومون بتهريبه علي أوسع نطاق[٩٠] .

وقد تصدَّر اليونانيون والإيطاليون بكثرة عمليات التهريب في مصر ، وقد عرف خفر السواحل المكان الخاص بهم الذين كانوا يقومون فيه بعمليات التهريب ، وهو مكان ناحية السوق بالإسكندرية يسمى قهوة «بارادي» أو «حمام البحر» وإنشاء هذا الحمام مجهول لخفر السواحل ، وقد خصص لعمليات التهريب وتفريغ البضاعة المهربة ، ويوجد بهذه القهوة طابق في الأسفل عندما تدخل فيه مراكب التهريب تغلق مباشرة ، ويمنع مراكب خفر السواحل من الدخول خلفها ، وتوجد طرق موصلة من هذه القهوة إلى البيوت المجاورة ، فلا يمكن ضبط هذه المراكب ، وفي عام ١٨٧٧م تم ضبط خمس عشرة بالة دخان كانت في وابور دساس ، وتم عمل كمين من قبل خفر السواحل لضبط إحدى عمليات التهريب ناحية قهوة ابارادي« ، وهذه المنطقة يتجمع

فيها اليونانيون والإيطاليون ، وعند ضبط أربعة مراكب محملين بالدخان «التبغ والسجائر ونحوه» ، أطلق المهربون الرصاص ، فأصيب أحد رجال خفر السواحل ويسمى المسيو لوبد ، وبسبب هذه الواقعة طَلب مفتش خفر السواحل في ٢٠ نوفمبر عام ١٨٧٧م من أمين جمارك الإسكندرية ، بضرورة تسليح خفر السواحل حتى يمكنهم مقاومة المهربين اليونانيين والإيطاليين ، لأنهم يحملون الأسلحة النارية ومستعدون لضرب الخفر بالنار(٩١) .

وفي عام ١٨٧٨م ونظراً لضخامة عمليات تهريب دخان «القونترابندوا« ، فقد طلب جورج سكرتفيور ، أمين عموم الجمارك المصرية ، من الداخلية إمداد مصلحة خفر السواحل بعساكر الجهادية الخيالة والمشاة من لواء(٩٢) آلايات الإسكندرية ، وذلك لاستطاعتهم القبض على المهربين في حالة هروبهم وتجولهم في قرى الأرياف ، وتم إمداد المصلحة بجنود الجهادية اللازمين في حالات ملاحقة المهربين والمجرمين(٩٣) .

وقد عمل الأجانب في تهريب المخدرات وزراعته في مصر ، وحاول الخديو إسماعيل اتخاذ بعض الإجراءات للحد من انتشار الحشيش في مصر ، حيث صدر من ديوان الداخلية إلى قناصل الدول الأجنبية في عام ١٢٨٩/ ١٨٧٢م بمنع دخول صنف الحشيش إلى الأقطار المصرية ، إلا أن بعض الطوائف خالفوا هذا القرار وقاموا بزراعته ، لذلك فقد صدر أمر إلى المأمورين بأن كل من يزرع الحشيش يكون للحكومة الحق في إزالته من المزارع(٩٤) ، كما أصدر الخديو إسماعيل أمراً في عام ١٨٧٩م بالحدِّ من زراعة التبغ ، وألزم جهازه الإداري بالسهر على تنفيذ هذا القرار بكل حزم ، وكان السبب الذي أعلنه حينذاك ، هو انتشار الحشيش مصر(٩٥)

وكانت عمليات التهريب منظَّمة وكثيرة ، وكان معظم المهربين يونانيين وفي منتهى الجسارة ، لأن هؤلاء القناصل كانوا مدعومين بنظام الامتيازات الذي يحميهم

ويمكِّنهم من انتهاك سيادة الحكومة المصرية والسلطات المحلية ، والدليل على ذلك ما رواه «موريس بك» ، أحد كبار رجال الداخلية ، للمستر بتلر عن الأحداث التي وقعت في عام ١٨٨٠م ، إذ إنه في ذات يوم ضبط رجال خفر السواحل ، كميةً كبيرةً من تبغ «وتمباك» ، كان بعض المهربين اليونانيين يحاولون تهريبها ، فلمَّا وصل خبر الضبط إلى القنصل اليوناني - وكان يشاطر المهربين أرباحهم- جمع في الحال خمسمائة «جريكي» ، علاوةً على جماعة المهربين أنفسهم ، وهاجم مقر خفراء السواحل ، ليستخلص منهم الشحنة المضبوطة ، ووقعت بين الطرفين معركةٌ كبيرة ، فلما رفع الأمر إلى الحكومة ، تدخلت السياسة في الأمر فعوقب خفراء السواحل ولم يصب المهربين أذى[٩٦] .

هـ - نهب الآثار المصرية :

تعرَّضت مصر لنوعٍ آخر من أنواع النهب والتعديات ، يتمثل في نهب الأجانب للآثار المصرية القديمة ، وقد كانت بداية الاهتمام بذلك ، قيام سوق عظيم لنهب الآثار المصرية القديمة لتلبية حاجات المتاحف وجامعي الآثار مع مجيء الحملة الفرنسية إلى مصر ، وقام المجمع العلمي زمن الحملة الفرنسية بدراسةٍ كبيرةٍ عن آثار مصر القديمة ، وكانت الشهية لهذه الآثار قد تفتحت من قبل ، عندما صدر في باريس في عام ١٨٠٢م (كتاب فيفان دينون) ، وهو أحد أعضاء المجمع ، تحت عنوان (رحلات في مصر السفلى والعليا) وترجم إلى الإنجليزية بعد عامٍ واحد من صدوره ، وقد كان ما أبداه العلماء والرحالة والأثرياء المولعون بالفنون الجميلة بتلك الآثار ، وهو ما أدَّى إلى قيام سوق عظيم للآثار المصرية القديمة ، لتلبية حاجات المتاحف وجامعي الآثار ، وقد موَّن هذا السوق كثيرٌ من الأوروبيين المقيمين بمصر ، ومنهم معظم قناصل الدول الأوروبية ، وكثيرٌ من الزائرين ابتداءً بالعلماء وانتهاءً بالباحثين عن الثروة[٩٧] .

وكانت نظرة الحكومة المصرية إلى عمليات نهب الآثار ، نظرة تسامح ، فلم تكن

تدرك أي فائدة أو قيمة لتلك الأحجار المنقوشة ، فيما عدا احتمال استخدام أصلبها للبناء ، ولسنين عديدة لم تضع الحكومة أي عقباتٍ في وجه الأوروبيين الذين كانوا يفعلون ما يحلو لهم بهذه الآثار ، بما في ذلك حملها معهم خارج القطر ، وقد كانت نتيجة ذلك كما كتب (أرنست رينان) Ernest Renanفي سنة ١٨٦٥م ، أن ظلَّت الآثار المصرية تنتهب لمدة تزيد على نصف قرن ، وأخذ متعهدو تزويد المتاحف بالآثارٍ يجتاحون البلاد للحصول على بقية رأس أو قطعة من نقش ، وعمد البعض إلى فكٍّ بعض الآثار الثمينة إلى أجزاء صغيرة ، وكان هؤلاء المخربون الجشعون الذين كانوا يحصلون بصفة دائمة تقريبًا على تأييد قناصلهم ، يعاملون مصر كما لو كانت ملكيتهم الخاصة(٩٨) .

ومنذ عام ١٨٣٥م بدأت الدولة تتخذ بعض الإجراءات التي تهدف إلى منع التعدي على الآثار المصرية والمباني القديمة أو هدمها ، ورغم ذلك ظلَّت عمليات حفر وإخراج الآثار المصرية ، قائمة من قبل بعض الأهالي الذين اتخذوا من عمليات حفر وإخراج الآثار مكسبًا لهم ، ومن ثم بيعها إلى الأجانب ، كما عمل بعض قناصل الدول الأوروبية على سرقة ونهب الآثار المصرية ، وذلك بواسطة وكلاء تابعين لهم ، حيث كان هؤلاء الوكلاء يجوبون كل أنحاء مصر لجمع الآثار المنهوبة لصالح قناصل الدول الأوروبية ، وكانت معهم تذاكر مختومة من القناصل بعدم معارضة أحد لهم ، ومن بين هؤلاء الوكلاء الحاج محمد هدية الذي عيَّنه قنصل فرنسا لجلب الآثار المصرية ، غير أنه عندما صدرت بعض الأوامر بمنع هدم المباني القديمة أو حفر وإخراج الآثار المصرية ، صدر أمرٌ أيضًا بعدم الاعتبار بالتذاكر التي يحملها وكلاء القناصل الذين يجلبون الآثار من المصريين ، وضبط هؤلاء الوكلاء والبحث عنهم بواسطة المشايخ ، وضبط ما يوجد معهم من الآثار ، ثم اتخذت الدولة بعض الإجراءات لمنع الأهالي من بيع الآثار المصرية القديمة ، كان من بينها إلزام مشايخ النواحي بالتنبيه على المصريين بحظر بيع الآثار المصرية القديمة لأي أحدٍ سواء من الأجانب أو

المصريين ، وإلزام القناصل بالتنبيه على رعاياهم بذلك أيضًا ، وإجراء عمليات التفتيش من قبل أمناء جمارك القصير والسويس ودمياط والإسكندرية وبولاق ومصر القديمة ، لضبط الآثار المهربة من البلاد[٩٩] .

وقد قامت الحكومة المصرية بتأمين وحراسة الأماكن الأثرية ، فتم تعيين اثنين من الخفراء في عام ١٨٣٥م لكل مكان من الأماكن الأثرية ، كما تعرضت بعض تلك الآثار للتشويه والرسم عليها على يد السائحين الأجانب الزائرين للأماكن الأثرية ، وحمل السائحون الآثار الخفيفة التي يمكن حملها وأخذها معهم إلى خارج البلاد ، وللحد من تلك التعديات ، ألزمت الدولة السائحين بالحصول على رخصة تسمح لهم بزيارة الأماكن الأثرية ، ومنعهم من تشويه الآثار ، وحذَّرت الأجانب من إرسال الآثار المصرية معهم إلى خارج البلاد ، ورغم صدور تلك الإجراءات لمنع حدوث سرقة ونهب الآثار ، فقد ظل السائحون يعملون على أخذها معهم وحملها إلى خارج البلاد ، وهو ما اتضح من خلال بعض الخلاصات التي صدرت من مجلس الأحكام في عام ١٨٤٩م والخاصة بنهب السائحين للآثار المصرية القديمة[١٠٠] .

وفي عهد سعيد باشا ، صرَّحت الحكومة لقناصل الدول الأوروبية بحفر واستخراج الآثار المصرية القديمة ، وهذا نوع آخر لنهب واستغلال القناصل لثروات البلاد ، فقد طلب قنصل بروسيا في عام ١٨٥٧م من سعيد باشا بأن يصدر له موافقة لاستخراجه الآثار المصرية القديمة من ناحية العرابة المدفونة ؟والقرنة والكرنك وأدفو ، فصرح سعيد باشا لقنصل بروسيا بالموافقة على إخراج الآثار المصرية ، ما دام أنه يتكفل بمصروفات الحفر وعمليات الاستخراج[١٠١] . وفي عهد إسماعيل عملت الحكومة على حفظ وصيانة الآثار المصرية ، فقد صدرت الأوامر في عام ١٨٦٣م بحفظ وصيانة الآثار المصرية القديمة ووضعها «بالإنتيقة خانة» ، ومنع أي شخص من التفتيش والبحث عنها[١٠٢] .

وهكذا يتضح لنا مما سبق ، أنَّ الامتيازات الأجنبية كانتْ السبب الرئيس للتدخل في شئون مصر الداخلية ، وقد أدَّت هذه الامتيازات إلى انتهاك السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية في مصر ، إذ توسَّعت الامتيازات الأجنبية مع التغلغل الاقتصادي للأجانب في عهدي سعيد وإسماعيل ، واستطاع قناصل الدول الأوروبية هدم أركان السلطة التشريعية والقضائية والتنفيذية في مصر ، وكان ذلك نتيجة التغلغل الأجنبي في مؤسسات الدولة المالية والقضائية والأمنية مدعومين بالامتيازات الأجنبية .

كما ساعد على الإخلال بالأمن العام في مصر ، أنَّ الامتيازات الأجنبية في مصر تميَّزت بوضعٍ خاص ولا سيما فيما يتعلق بحرية الإقامة والتنقل ، فلم تفرض مصر قيوداً على دخول الأراضي المصرية ؛ ما أتاح لجميع العناصر الإجرامية من الدخول إلى البلاد ، والإضرار بالأمن العام ؛ إذ ارتكب هؤلاء جميع أنواع الجرائم كالسرقة والسطو والقتل والإخلال بالأمن العام ، وحتى بعد أنْ حاولت الحكومة المصرية إصدار العديد من التشريعات لتنظيم الإقامة والتنقل ، وحق الحكومة في طرد من يضر بالأمن العام من الأجانب ، فإنّها في ظل الامتيازات الممنوحة للأجانب في مصر ، لم تطبق تلك التشريعات ، وأهم امتياز سلب حقوق السلطة التنفيذية في مصر ؛ هو الامتياز الخاص بحرمة مسكن الأجنبي ، والذي منع الشرطة المصرية من القبض على المجرمين ، وخاصة المهربين من الأجانب ، وكان المهربون الأجانب من أكثر العناصر الإجرامية التي أفادت من هذا الامتياز ، وأخذ النفوذ الأجنبي يتغلغل في عهد إسماعيل ، وانقلب في أواخر عهده إلى سيطرةٍ ماليةٍ وسياسيةٍ بالغةِ الخطورة ، وسيطر الأجانب على المجتمع المصري سواء في المدن أو في الريف ، كلَ ذلك كان له تأثير على الجريمة في مصر ، في ظل ما أحدثه الأجانب من اضطرابٍ أمنيٍّ في البلاد .

الهوامش

(١) جميل خانكي ، الأحوال الشخصية للأجانب في مصر ، المطبعة العصرية ، القاهرة ، بدون تاريخ ، ص٦ -٨ .

(٢) محمد صبري السربوني ، الإمبراطورية المصرية في عهد إسماعيل والتدخل الأنجلو/ فرنسي (١٨٦٣ - ١٨٧٩) ، الجزء الأول ، ترجمة ناجي رمضان عطية ، الطبعة الأولى ، المركز القومي للترجمة ، القاهرة ، ٢٠١٠م ، ص٣٥٧ .

(٣) لطيفة محمد سالم ، النظام القضائي المصري الحديث ١٨٧٥-١٩١٤ ، الجزء الأول ، الطبعة الأولى ، دار الشروق ، القاهرة ، ٢٠١٠م ، ص ٥٨ ، ص ٥٩ .

(٤) جميل خانكي ، مرجع سابق ، ص١٢ ، ١٣ .

(٥) المرجع نفسه ، ص ١٦

(٦) شفيق شحاتة ، مرجع سابق ، ص٣٨١ .

(٧) محمد عبد الباري ، الامتيازات الأجنبية ، مطبعة الاعتماد مصر ، القاهرة ، ١٩٣٠م ، ص٣٠ ، ص٣١ .

(٨) جميل خانكي ، مرجع سابق ، ص١٢ ، ص١٣ .

(٩) محمود محمد سليمان ، الأجانب في مصر ١٩٢٢- ١٩٥٢ ، دراسة في تاريخ مصر الاجتماعي ، الطبعة الأولى ، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية ، القاهرة ، ١٩٩٦م ، ص٣٢ ، ص٣٣ .

(١٠) أمين سامي ، تقويم النيل ، الجزء الثالث (المجلد الأول) ، دار الكتب والوثائق القومية ، القاهرة ، ٢٠٠٩م ، ص١٧٤

(١١) عبد الوهاب بكر ، البوليس المصري . . مدخل تاريخ الإدارة المصرية ١٨٠٥- ١٩٢٢م ، إعداد وتحرير مسؤولة عطية ، صفاء محمد شاكر ، مجلدان ، دار الكتب والوثائق القومية ، ٢٠١٦م ، ص ٥٨ ، ص٥٩

(١٢) وجاق : من التركية أوجاق بضم الهمزة ضمةً مبسوطة مفخمة ؛ ومعناه الأول في التركية الموقد والمدخنة ، وقد أطلق على الطائفة من طوائف الحرف وعلى الصنف من أصناف الجند ، انظر : أحمد السعيد سليمان ، تأصيل ما ورد في تاريخ الجبرتي من الدخيل ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٩م ، ص ١٩٤ .

(١٣) بلوك : وحدة تنظيمية لأصحاب مهن معينة ، وكان أهمها بلوكات الآغاوات في فرقة الإنكشارية . وكان يطلق على قائدها زبلوك باشيس وهي وحدة عسكرية ما زالت تستخدم في تركيا وتعني الفوج . وقد قصد لدى الإنكشارية الوسط أيضًا ، انظر سهيل صابان ، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية والتاريخية ، مكتبة الملك فهد الوطنية ، الرياض ، ٢٠٠٠م ، ص٦٥ .

(١٤) عبد الوهاب بكر ، مرجع سابق ، ص ٦٢ ، ص٦٥

(١٥) جورج جندي ، جاك تاجر ، إسماعيل كما تصوره الوثائق الرسمية ، مطبعة دار الكتب المصرية ،

القاهرة ، ١٩٤٧م ، ص١١٩ .

(١٦) الجاويشية : (جاويشان) أو (الشاويشان) جمع فارسي لشاويش (جاويش) التركية ، وقد أنشئ للجاويشية وجاق في مصر عام ١٥٢٤م من عدد من المماليك ، وكانت مهمة هذا الوجاق حمل الأوامر والفرمانات من الباشا ، كما اختص بجباية الأموال الأميرية فكان من رجاله كتخدا جاويشان والمحتسب وأمين الشونة الأميرية ، انظر : زين العابدين شمس الدين نجم ، معجم الألفاظ والمصطلحات التاريخية ، الطبعة الأولى ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ٢٠٠٦م ، ص٩١ .

(١٧) دار الوثائق ، وزارة الخارجية ، التنظيم الجديد للبوليس ١٨٧٢م ، الكود الأرشيفي (٠١١٢٥٨-٠٠٧٨) ، ص٦ ، ص٧ ، ص٨ ، ص٩ ، ص١٠ ، ص٢٠

(١٨)عبد العظيم رمضان ، تاريخ الإسكندرية في العصر الحديث ،الهيئة العامة المصرية للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٣م ، ص٩٨

(١٩) محمد فؤاد شكري ، مصر والسودان تاريخ وحدة وادي النيل السياسية في القرن التاسع عشر ، دار الكتب والوثائق القومية ، القاهرة ٢٠١١م ، ص٤٨ ، ص٤٩

(٢٠) علي بركات ، القرية والسلطة في مصر في القرن التاسع عشر ، الطبعة الأولي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠١٨م ، ص٢٠٥

(٢١) محمد فؤاد شكري ، مرجع سابق ، ص٢٠ ، ص٢١

(٢٢) عبد الله محمد عزباوي ، المرجع في تاريخ مصر الحديث والمعاصر تقديم يونان لبيب رزق ، بحث بعنوان «مصر بين عهدي محمد علي وإسماعيل» المجلس الأعلى للثقافة ، ٢٠٠٩ ، ص٢٠٣ ، ص٢٠٤

(٢٣) عبد الله محمد عزباوي ، مرجع سابق ، ص٢٠٤ .

(٢٤)حاولت الدولة العثمانية تطبيق برنامج التنظيمات في مصر في عهد عباس ، وهي مجموعة من القوانين والأنظمة التي صدرت مستندة علي القواعد التي تقررت في خط شريف كلخانة الصادر في ٣ نوفمبر ١٨٣٩ ، وعندما صدر قانون العقوبات العثماني الثاني في ١٥رجبالآخر١٢٦٧/١٧ فبراير ١٨٥١م حدثت أزمة في العلاقات بين مصر والدولة العثمانية ، ذلك أن السلطان العثماني أراد أن يطبق هذا القانون في مصر ، ولكن عباس قد عارض بشدة تطبيق هذا القانون وخاصة في مسألة التصديق علي عقوبة الإعدام ، و أحتج عباس علي ذلك بأنه إذا حرم من سلطاته في معاقبة المجرمين ، واضطر إلي تأجيل تنفيذ أحكام الإعدام لحين رفعها إلي السلطان للتصديق عليها ، فإن البدو في مصر العليا والصحراء الشرقية سيعودون إلي العصيان وسيتمكن الهوارة واللصوص من شل حركة الشحن والتجارة علي النيل ، ودخل عباس في مفاوضات مع الباب العالي لإدخال تعديلات علي القانون العثماني بما يتلاءم مع ظروف مصر ، وبعد مساندة بريطانيا لعباس باشا في المفاوضات التي تمت بينه وبين الباب العالي ، تم الإتفاق علي أن يمارس الوالي الحق في إصدار الحكم بالإعدام – لمدة سبع سنوات– بدون طلب التصديق المسبق عليه من الباب العالي بل يكتفي بإخطاره بعد صدور

الحكم . أنظر ج .بير ،دراسات في التاريخ الاجتماعي لمصر الحديثة ، ترجمة عبدالخالق لاشين ،ط١ ،مكتبة الحرية الحديثة ، جامعة عين شمس ، القاهرة ١٩٧٦ ، ص٢٤٥ ، ص٢٤٦ ،ص٢٤٩ ، ص٢٥٠ ، محمد فؤاد شكري ، مرجع سابق ، ص٢٦ ، ص٢٧

(٢٥) أحمد عبد الرحيم مصطفي ، مرجع سابق ، ص١٥ ، ص١٦ ، ص٢٠

(٢٦) المرجع نفسه ، ص٦٣

(٢٧) دار الوثائق ، مجلس الأحكام ، دفترقيد الأوامر واللوائح الصادرة من مجلس الأحكام ، الكود الأرشيفي(٠٠٣٢٢٠-٠٠٢٠) ، ص٣٥ ، أحمد أحمد الحتة ، دراسات في تاريخ مصر الاقتصادي والسياسي في القرن التاسع عشر ، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية ، القاهرة ، ٢٠١٢م ، ص٢٨٤

(٢٨) محمد صبري السربوني ، الإمبراطورية المصرية في عهد إسماعيل ، ج١ ، مرجع سابق ، ص٩٣ ، ص٩٥

(٢٩) لطيفة محمد سالم ، القوى الاجتماعية في الثورة العرابية ، مرجع سابق ، ص١٤ .

(٣٠) محمد صبري السربوني ، الإمبراطورية المصرية في عهد إسماعيل ، مرجع سابق ، ص٩٣ ، ص١٢٦

(٣١) دار الوثائق ، محافظ ابحاث ، محفظة ٣ ، الوقائع المصرية ، العدد ٢٣١ ، بتاريخ ٢٦جمادي الأولي سنة ١٢٨٥م ، ١٣ ستمبر سنة ١٨٦٨م

(٣٢) محمد صبري السربوني ، الإمبراطورية المصرية في عهد إسماعيل ، مرجع سابق ، ص١٤٨

(٣٣) لطيفة محمد سالم ، القوى الاجتماعية في الثورة العرابية ، مرجع سابق ، ص١٤ ، ص ١٥

(٣٤) عبد الرحمن الرافعي ، عصر إسماعيل ، الجزء الثاني ، الهيئة العامة المصرية للكتاب ، القاهرة ، ٢٠٠٠م ، ص٨٨ .

(٣٥) لطيفة محمد سالم ، القوي الاجتماعية في الثورة العرابية ، مرجع سابق ، ص١٥ .

(٣٦) نفس المرجع ، ص١٥ .

(٣٧) تيودور رتشتين ، تاريخ المسألة المصرية ١٨٧٥-١٩١٠ ، ترجمة : عبد الحميد العبادي ، محمد بدران ، الهيئة العامة المصر للكتاب ، القاهرة ٢٠١٢م ، ص٣٠ .

(٣٨) صالح رمضان ، مرجع سابق ، ص٧٣ ، ٧٨

(٣٩) محمد صبري ، تاريخ مصر من محمد علي إلى العصر الحديث ، الطبعة الثانية ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ١٩٩٦م ، ص١٠٦ ، تيودور رتشتين ، مرجع سابق ، ص٣٦ ، ٣٧ .

(٤٠) كرومر ، مصر الحديثة ، المجلد الأول ، ترجمة : صبري محمد حسن ، مراجعة وتقديم : أحمد زكريا الشلق ، الطبعة الأولى ، المركز القومي للترجمة ، القاهرة ، ٢٠١٥م ، ص٧٠ ، ٧١ .

(٤١) محمد صبري ، تاريخ مصر من محمد علي إلى العصر الحديث ، مرجع سابق ، ص ١١٤ ، ١١٥ .

(٤٢) لطيفة محمد سالم ، القوى الاجتماعية في الثورة العرابية ، مرجع سابق ، ص١٧ ، ١٨ .

(٤٣) نفس المرجع ، ص١٧ ، ١٨

(٤٤) دار الوثائق ، وزارة الخارجية ، اللائحة الخاصة بشرطة الأجانب ١٨٥٧م ، الكود الأرشيفي (٠١١٢٥٩ر٠٠٧٨) ، ص٥٦ وثيقة باللغة الفرنسية .

(٤٥) نفس المصدر .

(٤٦) أحمد عبد الرحيم مصطفي ، مرجع سابق ، ص١١٠

(٤٧) أحمد أحمد الحتة ، مرجع سابق ، ص٢٨٨ .

(٤٨) دار الوثائق ، دفتر مجموع إدارة وإجراءات ، ص٢٦٥ ، ص٢٦٦ ، ص٢٦٧ ، ص٢٦٨ .

(٤٩) محمود محمد سليمان ، مرجع سابق ، ص١٣٧ .

(٥٠) دار الوثائق ، ديوان مجلس الأحكام ، دفتر أمور إدارة وإجراءات ، ص ٢٦٥ ، ص٢٦٦ ، ص٢٦٧

(٥١) مذكرات نوبار باشا ، مصدر سابق ، ص٢٣٣ .

(٥٢) دار الوثائق ، ديوان المجلس الخصوصي ، جزء أول صادر الدواوين والأقاليم بالمجلس الخصوصي ١٨٧٧م ، الكود الأرشيفي (٠٠١٨٢٩-٠٠١٩) ، ص٧٦

(٥٣) لطيفة محمد سالم ، النظام القضائي المصري الحديث ، مرجع سابق ، ص٦١ ، ٦٢ .

(٥٤) دار الوثائق ، ديوان مجلس الأحكام ، دفتر أمور إدارة وإجراءات ، ص٢١٧ .

(٥٥) دار الوثائق ، محافظ أبحاث ، محفظة ١٢٧ ، ملف أمن عام ، وثيقة بتاريخ ١٩ / ٣/ ١٨٦٣م .

(٥٦) دار الوثائق ، وزارة الخارجية ، جزء الو اللائحة العامة الصادرة عام ١٨٥٧ الخاصة بشرطة الأجانب والقرار المتخذ في اجتماع ممثلي الدول الأجنبية الكبرى في ٢٨ أبريل ١٨٦٦ حول هذه الشرطة التاريخ من ٣٠ أبريل ١٨٦٦ إلى ٢٥ أغسطس ١٨٨٣ ، الكود الأرشيفي (٠٠١١٢٥٩-٠٠٧٨) .

(٥٧) المصدر نفسه .

(٥٨) دار الوثائق ، ضبطية إسكندرية ، جزء أول صادر القناصل ٢٩ ربيع ثاني ١٢٨٣ إلى ١٩ جمادى الآخرة ١٢٨٣ ، الكود الأرشيفي :(٠٠٠٦٦٨- ٢٠٠٦) ، وثيقة رقم ٩ ، ص١١

(٥٩) المصدر نفسه ، وثيقة رقم ٢٥ ، بتاريخ ٩ جمادى الأولى ١٢٨٣ه/١٨٦٦م ص٣٦ .

(٦٠) نفس المصدر ، ص٣٢ .

(٦١) دار الوثائق ، ضبطية إسكندرية ، جزء أول صادر القناصل ٢٩ ربيع ثاني ١٢٨٣ إلى ١٩ جمادى ثاني ١٢٨٣ ، الكود الأرشيفي : (٠٠٠٦٦٨- ٢٠٠٦) ، ص٢١ .

(٦٢) محافظة قنال السويس ، صادر محافظة من ٣ ربيع أول سنة ١٢٩٤ الي ٧ جماد ثاني سنة ١٢٩٤ ، الكود الأرشيفي (٠٠٠٣٦٢-٢٠١٠) ،ص٨١

(٦٣) ضبطية مصر (عربي) ، دفتر صادر بوليس مصر سنة ١٨٧٩ من ٨ محرم ١٢٩٦إلى ١٥ محرم سنة ١٢٩٧ ، الكود الأرشيفي (٠٠١٧٠١-٢٠٠٣) ، وثيقة بتاريخ ١٤ ربيع اخر ١٢٩٦ه/ ١٨٧٩م ، ص٣٦

(٦٤) دار الوثائق ، ضبطية إسكندرية ، جزء أول صادر القناصل ٢٩ ربيع الآخر ١٢٨ إلى ١٩ جمادى الآخرة ١٢٨٣ ، الكود الأرشيفي : (٠٠٠٦٦٨- ٢٠٠٦) ، وثيقة رقم ١ ، ص٥ .

(٦٥) دارالوثائق ، ضبطية اسكندرية ط١ وارد الاقاليم (عربي) ، ١٤من جماد اخر ١٢٨٧ إلى ٢١شوال

١٢٨٧ ، الكود الأرشيفي :(٠٠١٣٠٥-٢٠٠٦) ، ص٤٢

(٦٦) دار الوثائق ، ضبطية مصر (عربي) ، دفتر صادر بوليس مصر سنة ١٨٧٩ من ٨ محرم١٢٩٦إلى ١٥ محرم سنة ١٢٩٧ ، الكود الأرشيفي : (٠٠١٧٠١-٢٠٠٣) ، ص

(٦٧) المصدر نفسه ، وثيقة بتاريخ ٢٦ ربيع اخر ١٢٩٦ هـ/ ١٨٧٩م ، ص٣١

(٦٨) دار الوثائق ، ضبطية إسكندرية ، جزء أول صادر القناصل (ضبطية إسكندرية) ٢٩ ربيع الآخر ١٢٨٣ إلى ١٩ جمادى الآخرة ١٢٨٣ ، الكود الأرشيفي (٠٠٠٦٦٨- ٢٠٠٦) ، ص٢٦ .

(٦٩) المصدر نفسه ، ص٣ .

(٧٠) دار الوثائق ، وثائق الثورة العرابية ، الثورة العرابية قضايا المتهمين والأوراق التي ضبطت بمنزل عرابي باشا خاصة بالحالة الداخلية بالبلاد التاريخ من ١٨ اكتوبر ١٨٨١ إلي ١٠ مارس ١٨٨٢م ، الكود الأرشيفي (٠٠٠٤٩٣-٥٠٠٦) .

(٧١) ناهد السيد علي زيان ، الجالية البريطانية في مصر١٨٠٥-١٨٨٢ ، الهيئة العامة المصرية للكتاب ، ٢٠١١م ، ص٣٣٨

(٧٢) دار الوثائق ، ديوان مجلس الأحكام ، دفتر مجموع إدارة وإجراءات ، ص١٩٩ .

(٧٣) المصدر نفسه ، ص٢٨٥ .

(٧٤) المصدر نفسه ، ص٢٦٥ .

(٧٥) محمد صبري ، تاريخ مصر من محمد علي إلى العصر الحديث ، مرجع سابق ، ص١٣٩ .

(٧٦) دار الوثائق ، ديوان مجلس الأحكام ، دفتر مجموع إدارة وإجراءات ، ص٢٢٤ .

(٧٧) جورج جندي ، جاك تاجر ، إسماعيل كما تصوره الوثائق ، الرسمية ، مطبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ١٩٤٧م ، ص١١٢ ، ١١٣ .

(٧٨) دار الوثائق ، ضبطية إسكندرية ، جزء أول صادر القناصل (ضبطية إسكندرية) ٢٩ ربيع ثاني ١٢٨٣ إلى ١٩ جمادى الآخرة ١٢٨٣ ، الكود الأرشيفي (٠٠٠٦٦٨- ٢٠٠٦) ، ص٣ .

(٧٩) المصدر نفسه ، ص٣ .

(٨٠) أمين سامي ، مصدر سابق ، المجلد الأول ، الجزء الثالث ، ص٣٨٩

(٨١) ديوان المجلس الخصوصي ، :افادات عن مجموعة حوادث وسرقات ونتائج قضايا اتخذ بها قرار من ٢شعبان ١٢٨٢ الي ٢رمضان ١٢٨٢ ه ، الكود الأرشيفي (٠٠٠٤١٨- ٠٠١٩)

(٨٢) لطيفة محمد سالم ، القوى الاجتماعية في الثورة العرابية ، مرجع سابق ، ص ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٤ .

(٨٣) دار الوثائق ، ضبطية إسكندرية ، جزء أول صادر القناصل ٢٩ ربيع الآخر ١٢٨٣ إلى ١٩ جمادى الآخرة ١٢٨٣ ، الكود الأرشيفي : (٠٠٠٦٦٨- ٢٠٠٦) ، ص١٣

(٨٤) نفس المصدر ، وثيقة رقم ٢٥ ، بتاريخ ١٤ جمادى الأولى سنة ١٢٨٣ه/ ١٨٦٦م ، ص٢٦ .

(٨٥) دار الوثائق ، ديوان المجلس الخصوصي ، مكاتبات بشان ارسال لايحتين عن ادارة غفر المحروسة ومربوط مصلحة الطلمبات إلى المجلس الخصوصي للقيام بتسهيل إدارتهم لحفظ الأنفس والمال من

١٣محرم ١٢٩٤إلى ١٨محرم ١٢٩٤ ، الكود الأرشيفي(٠٠٠٩٢٨-٠٠١٩)

(٨٦) دار الوثائق ، دفتر أمور إدارة وإجراءات ، ص١٩٤ .

(٨٧) عبد الرحمن الرافعي ، مرجع سابق ، ج٢ ، ص٢٨٦ .

(٨٨) محمد صبري ، الإمبراطورية المصرية في عهد إسماعيل ، مرجع سابق ، ص٣٦٢ .

(٨٩) لطيفة محمد سالم ، القوى الاجتماعية في الثورة العرابية ، مرجع سابق ، ص٧٣ .

(٩٠) المرجع نفسه ، ص٧٣ .

(٩١) دار الوثائق ، المجلس الخصوصي ، مكاتبات واردة إلى المجلس الخصوصي من ربيع أول إلى شوال ١٢٩٤ه ، الكود الأرشيفي (٠٠٠٠٢٣- ٠٠١٩) .

(٩٢) لواء : أطلق على وحدة عسكرية أكبر من الكتيبة ، انظر سهيل صابان مرجع سابق ، ص١٩٦ ، ص١٩٧

(٩٣) دار الوثائق ، ديوان المجلس الخصوصي ، مكاتبات صادرة وواردة إلى المجلس الخصوصي من صفر إلى ذي القعدة ١٢٩٥ه ، الكود الأرشيفي (٠٠٠٠٢٤- ٠٠١٩) .

(٩٤) دار الوثائق ، الوقائع المصرية ، عدد٤٧٤ ، بتاريخ ١٤ رجب سنة ١٢٨٩ الموافق ١٨٧٢م .

(٩٥) جاك بيرك ، مصر الإمبريالية والثورة ، دار الكتب والوثائق القومية ، القاهرة ، ٢٠١١م ، ص٤١ .

(٩٦) إلياس الأيوبي ، تاريخ مصر في عهد الخديوي إسماعيل باشا من سنة ١٨٦٣إلى سنة١٨٧٩ ، المجلد الثاني مكتبة مدبولي القاهرة ١٩٩٠ ، ص١٥٨ .

(٩٧) جون مارلو ، تاريخ النهب الاستعماري لمصر من الحملة الفرنسية على الاحتلال البريطاني ، ترجمة عبد العظيم رمضان ، الهيئة العامة المصرية للكتاب ٢٠٠٣م ، ص٢٣ .

(٩٨) المرجع نفسه ، ص٢٤ .

(٩٩) دار الوثائق ، دفتر مجموع إدارة وإجراءات ، ص٢٧٥ .

(١٠٠) نفس المصدر ، ص٢٧٥ .

(١٠١) دار الوثائق ، ديوان الداخلية ، إفادات من الداخلية إلى جهات مختلفة بشأن قضايا لبعض الأشخاص من ٦ رجب ١٢٧٣ إلى ٩ المحرم ١٢٧٤ ، الكود الأرشيفي (٠٠٦٠١٠-٢٠٠١) .

(١٠٢) دار الوثائق ، ديوان تفتيش عموم الأقاليم ، بيان الأنفار المرسلين بخطابات لتفتيش الأقاليم الوسطي وجهات أخرى وإرادة سنية لمفتش بحري بشأن جمع الأسلحة النارية ، الكود الأرشيفي (٠٠٣٨٧٧-٢٠٣٤) .